جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

التقرير السنوي 45

2023

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

التقرير السنوي 45

2023

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد

الأمير الحسين بن عبد الله الثاني المعظم

مجلس الإدارة

مجلس إدارة جمعية البنوك حتى تاريخ 5 تشرين الثاني 2023:

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة/ كابيتال بنك

سعادة السيد عمار الصفدي
نائب رئيس مجلس الإدارة / بنك الإسكان

سعادة الفاضلة رندة الصادق
عضواً / البنك العربي

سعادة الدكتور حسين سعيد
عضواً / البنك الإسلامي الأردني

معالي السيدة ناديا السعيد
عضواً / بنك الاتحاد

سعادة السيد صالح رجب
عضواً / بنك الأردن

سعادة السيد هيثم البطيخي
عضواً / البنك الأردني الكويتي

سعادة السيد سيزر قولاجين
عضواً / البنك التجاري الأردني

سعادة السيد أحمد العسكري
عضواً / البنك العقاري المصري العربي

عطوفة السيد زياد غنما
عضواً مراقباً / البنك المركزي الأردني

الدكتور ماهر المحروق
المدير العام

مجلس الإدارة

مجلس إدارة جمعية البنوك اعتباراً من تاريخ 5 تشرين الثاني 2023:

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة/ كابيتال بنك

سعادة السيد عمار الصفدي
نائب رئيس مجلس الإدارة / بنك الإسكان

سعادة الفاضلة رندة الصادق
عضواً / البنك العربي

سعادة الدكتور أحمد الحسين
عضواً / البنك الاهلي الاردني

سعادة السيد هيثم البطيخي
عضواً / البنك الأردني الكويتي

سعادة السيد رائد المصيص
عضواً / بنك الاستثمار العربي الأردني

سعادة الدكتور حسين سعيد
عضواً / البنك الإسلامي الأردني

معالي السيدة ناديا السعيد
عضواً / بنك الاتحاد

سعادة الدكتور عدنان الاعرج
عضواً / بنك لبنان والمهجر

عطوفة السيد زياد غنما
عضواً مراقباً / البنك المركزي الأردني

الدكتور ماهر المحروق
المدير العام

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

الأعضاء

تعتبر العضوية في الجمعية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن، وتتكون عضوية الجمعية كما في نهاية عام 2023 من البنوك التالية:

أولاً: البنوك الأردنية

الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
1	البنك العربي	1930	www.arabbank.com.jo
2	البنك الأهلي الأردني	1956	www.ahli.com
3	بنك القاهرة عمان	1960	www.cab.jo
4	بنك الأردن	1960	www.bankofjordan.com
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	www.hbtf.com
6	البنك الأردني الكويتي	1977	www.jkb.com
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	www.ajib.com
8	البنك التجاري الأردني	1978	www.jcbank.com.jo
9	البنك الإسلامي الأردني	1978	www.jordanislamicbank.com
10	البنك الاستثماري	1989	www.investbank.jo
11	بنك ABC	1989	https://www.bank-abc.com/world/Jordan
12	بنك الاتحاد	1991	www.bankaletihad.com
13	بنك المال الأردني	1996	www.capitalbank.jo
14	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	www.iiabank.com.jo
15	بنك صفوة الإسلامي	2009	www.safwabank.com

ثانياً: البنوك غير الأردنية

الرقم	اسم العضو	سنة الترخيص	الموقع الالكتروني
1	البنك العقاري المصري العربي	1951	www.aqaribank.jo
2	مصرف الرافدين	1957	www.rafidainamman.com
3	سيتي بنك	1974	www.citibank.com/jordan
4	بنك لبنان والمهجر	2004	www.blom.com.jo
5	مصرف الراجحي	2011	www.alrajhibank.com.jo

كلمة رئيس مجلس الإدارة **12**

كلمة المدير العام **14**

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والأردنية خلال عام 2023 **17**

أ. خلاصة تطورات الاقتصاد العالمي والإقليمي **18**

ب. التطورات الاقتصادية في الأردن خلال عام 2023 **20**

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية **21**

ثانياً: أداء المالية العامة **23**

ثالثاً: أداء القطاع الخارجي **25**

رابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية **25**

ج. آفاق الاقتصاد الأردني في عام 2023 و2024 **27**

الفصل الثاني: التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2023 — 29

أولاً: قرارات البنك المركزي المرتبطة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2023 — 30

ثانياً: التطورات المصرفية خلال عام 2023 — 30

أ) تطور موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في الأردن — 30

ب) موجودات ومطلوبات البنوك من العملات الأجنبية — 33

ج) رأس المال والاحتياطيات والمخصصات — 34

د) التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة — 34

هـ) الودائع لدى البنوك المرخصة — 38

و) مؤشرات المتانة المالية للبنوك — 40

ز) هيكل أسعار الفائدة — 41

ح) تقاص الشيكات — 44

الفصل الثالث: أضواء على أبرز نشاطات وإنجازات الجمعية خلال عام 2023 — 47

أ- قضايا مصرفية — 49

ب- اجتماعات اللجان الاستشارية في جمعية البنوك — 52

ج- مذكرات التفاهم والتعاون التي وقعتها جمعية البنوك خلال عام 2023 — 55

د-نشاطات وأخبار متنوعة — 59

هـ- الفعاليات والأنشطة التدريبية — 72

و-إصدارات جمعية البنوك خلال عام 2023 — 79

الفصل الرابع: البيانات المالية للجمعية وتقرير مدقق الحسابات لعام 2023 — 83

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين...

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي الخامس والأربعون عن نشاطات الجمعية وإنجازاتها خلال عام 2023، وبياناتها المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31، إضافة لتقرير مدققي الحسابات الموجه لهيئتكم العامة.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين...

شهد الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة 2.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 مقارنة بذات الفترة من عام 2022، كما تشير التوقعات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي إلى تحقيق نسبة نمو تبلغ 2.6% خلال العام 2023 وفقاً لتقديرات البنك الدولي ووزارة المالية (كما وردت في مشروع الموازنة العامة 2024). أما معدل التضخم فقد بلغ 2.08% في عام 2023، في حين بلغ معدل البطالة 22.0% بنهاية عام 2023. ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 إلى حوالي 673 مليون دينار بانخفاض بلغت نسبته 9.3% مقارنة بذات الفترة من عام 2022، فيما ارتفعت حوالات العاملين بنسبة 1.4% خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022 لتبلغ ما يقارب 2.483 مليار دينار.

وأظهرت مؤشرات المالية العامة ارتفاع عجز الموازنة العامة بعد المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ما نسبته 6.0% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023 مقارنة بنسبة عجز 4.2% خلال ذات الفترة من عام 2022، فيما ارتفع إجمالي الدين العام شاملاً الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي بنسبة 8.0% في نهاية تشرين الثاني 2023 مقارنة بنهاية عام 2022 ليشكل ما نسبته 114.8% من الناتج المحلي الإجمالي وليصل إلى 41.582 مليار دينار.

وبالنسبة للقطاع الخارجي خلال عام 2023، فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 1.5%، كما انخفض إجمالي المستوردات بنسبة 6.0%، وتبعاً لذلك فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 10.0% مقارنةً بعام 2022.

وعلى صعيد المؤشرات النقدية والمصرفية، ارتفعت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية (بما فيه الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية عام 2023 بنسبة 5.0% مقارنة بعام 2022. فيما سجلت مؤشرات القطاع المصرفي نمواً واضحاً على مختلف الأصعدة بما في ذلك نمو الموجودات بنسبة 3.2%، ونمو التسهيلات الائتمانية بنسبة 2.6%، ونمو إجمالي الودائع لدى البنوك بنسبة 3.9% كما في نهاية عام 2023 مقارنة بنهاية عام 2022.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين،،،

في ختام كلمتي لا يسعني إلا أن أتقدم بخاص الشكر والتقدير من كافة بنوكنا الأعضاء ممثلة بمجالس إداراتها وإداراتها التنفيذية وكوادر الموظفين فيها على سرعة استجابتهم وتفاعلهم وتعاونهم المستمر مع الجمعية. وأشكر البنك المركزي الأردني على سرعة الاستجابة والتواصل الفعال وعلى دعمه التام والمستمر للجمعية. كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع العاملين في الجمعية على جهودهم التي بذلوها خلال العام لخدمة القطاع المصرفي وفي تحقيق أهداف الجمعية.

الدكتور ماهر المحروق
المدير العام

كلمة
المدير العام

حرصت الجمعية خلال عام 2023 على متابعة وتنفيذ توجيهات مجلس الإدارة ورؤيته فيما يتعلق بمختلف مجالات عمل الجمعية. وقد استمرت الجمعية خلال عام 2023 بمناقشة ومتابعة مختلف المواضيع التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وتم مناقشة تلك المواضيع ورفع الملاحظات حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف المواضيع.

وبلغ عدد من الفعاليات والاجتماعات واللقاءات التي عقدتها الجمعية خلال عام 2023 أكثر من (30) فعالية، حضرها أكثر من (1400) شخص من البنوك والجهات ذات العلاقة.

كما عقدت الجمعية في عام 2023 حوالي (20) اجتماعاً للجان الاستشارية في الجمعية والتي استهدفت بحث ومناقشة مختلف المواضيع ذات العلاقة بعمل البنوك وحسب اختصاصات كل لجنة، ومتابعة تنفيذ النتائج والتوصيات. وتم خلال عام 2023 إطلاق أعمال لجنة التمويل الأخضر ولجنة المسؤوليّة المجتمعيّة والاستدامة في جمعيّة البنوك.

ووقعت الجمعية خلال عام 2023 حوالي (9) مذكرات تفاهم وتعاون مع العديد من الجهات ذات العلاقة ومنها المعهد القضائي الأردني، واتحاد التأمين، والمعهد العربي للتخطيط، ومؤسسة ولي العهد، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومشروع (GAIN)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).

وأعلنت الجمعية خلال عام 2023 عن إطلاق فعاليات الإيجاز الربعي، ليكون نشاطاً جديداً يتم عقده بشكل دوري كل ربع سنة لتسليط الضوء على القضايا الهامة والجوهرية ذات العلاقة بالقطاع المصرفي. كما أعلنت عن إصدار المشهد المالي والاقتصادي (ABJ Panorama) والذي يتضمن خلاصات لإلقاء الضوء على أبرز التطورات المالية والاقتصادية في المملكة.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تناولت موضوعات وقضايا ذات علاقة بالعمل المصرفي، حيث عقدت الجمعية (32) برنامجاً تدريبياً متخصصاً خلال عام 2023، شارك فيها حوالي 550 مشاركاً من العاملين في البنوك الأعضاء. كما عقدت الجمعية حوالي 8 ورش عمل متخصصة.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام 2023 مجموعة من التقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني، بما في ذلك التقرير السنوي الرابع والأربعون، وتقرير أبرز التطورات المصرفية في الاردن خلال عام 2022، وأصدرت 10 أعداد من مجلة البنوك، إضافة لمجموعة من الكراسات والدراسات المتخصصة.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الذين لم يدخروا جهداً في دعم الجمعية بأفكارهم وخبراتهم المتميزة، وإلى كافة البنوك الأعضاء لتعاونهم المثمر مع الجمعية، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة العاملين بالجمعية على جهودهم المبذولة لتطوير أعمال الجمعية.

2023
2022
2021

1

الفصل الأول
التطورات الاقتصادية العالمية والأردنية خلال عام 2023

أ خلاصة تطورات الاقتصاد العالمي والإقليمي

الاقتصاد العالمي

تشير التوقعات بأن الاقتصاد العالمي سيسجل تباطؤاً ليصل النمو إلى 3.1% في عام 2023 مقارنة مع نمو مقداره 3.5% في عام 2022. كذلك من المتوقع ان يظل النمو عند حاجز3.1% في عام 2024 ويترفع الى 3.2% في عام 2025. وذلك في ظل ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية التي حددتها البنوك المركزية لمكافحة التضخم، وسحب الدعم المالي في سياق ارتفاع الديون الذي يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، وانخفاض نمو الإنتاجية الأساسية. هذا وتشير توقعات التضخم العالمي الى تراجعه بشكل مطرد ليصل الى 6.8% في عام 2023 مقارنة مع 8.7% في عام 2022 ثم الانخفاض الى 5.8% في عام 2024. ويعزى تراجع التضخم الى بدء زوال صدمات الأسعار النسبية، وما يصاحبها من انتقال التغيرات الى التضخم الأساسي، كما ارتبط هذا التراجع بانخفاض ضغوط العرض في سوق العمل مع تراجع الوظائف الشاغرة وارتفاع طفيف في البطالة، بالإضافة الى ان سياسات التشديد النقدي قد بدأت في تحقيق الأهداف المطلوبة. على رغم من ذلك تشير التوقعات الى بقاء التضخم دون المستوى المستهدف حتى عام 2025 ضمن السيناريو الأساس الذي يتوقع الهبوط الهادئ لتخضم العالمي، أي انخفاض مستويات التضخم دون حدوث هبوط كبير في النشاط الاقتصادي. اما حول المخاطر؛ فتتسم المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد بانها أكثر اتزان، نظرا لاحتمال تراجع حدة الهبوط الاقتصادي العنيف في ظل انحسار صدمة العرض المعاكسة. ويمكن لزيادة قوة زخم الإصلاح الهيكلي أن تعزز الإنتاجية مع مالها من تداعيات إيجابية عبر الحدود. وعلى جانب التطورات السلبية، قد يطول أمد تشديد الأوضاع النقدية إذا ارتفعت أسعار السلع الأولية ارتفاعا حادا مجددا نتيجة للصدمات الجغرافية السياسية - بما فيها استمرار الهجمات في البحر الأحمر - واضطرابات العرض أو استمرار التضخم الأساسي لفترة أطول. كذلك يمكن أن يؤدي تعمق المحن في قطاع العقارات في الصين، أو زيادة الضرائب وتخفيض النفقات على نحو مربك في أي بلد آخر، إلى تحقيق نمو دون المستوى المأمول.

الاقتصاديات المتقدمة

شهدت تلك الاقتصاديات تباطؤاً واضحاً في عام 2023 ليصل معدل النمو إلى 1.6%. حيث شهد الاقتصاد الأمريكي نمواً بحوالي 2.5%، ونمو اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 0.5%، ونمو الاقتصاد الياباني بنحو 1.9%. والمملكة المتحدة بنسبة 0.5%، وفي كندا بحوالي 1.1%، وفي باقي الاقتصاديات المتقدمة إلى 1.7%. **أما آفاق النمو المتوقعة للعام 2024** يتوقع أن تشهد معظم الاقتصادات المتقدمة تباطؤاً طفيفاً ليبلغ معدل النمو الاقتصادي فيها 1.5% في عام 2024. ويتوقع أن يتباطأ معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ليصل الى 2.1%، وتباطؤ النمو في اليابان الى 0.9% في عام 2024، وتحسن النمو في منطقة اليورو الى 0.9%، وفي المملكة المتحدة 0.6%، وفي كندا 1.4%، وفي باقي الاقتصاديات المتقدمة 2.1%.

الاقتصاديات الصاعدة والنامية

تشير آخر التقديرات بأن النمو الاقتصادي المسجل في الاقتصاديات الصاعدة والنامية قد ثبت عند 4.1% لعامي 2022 و2023. حيث شهدت اقتصاديات آسيا الصاعدة والنامية نمواً بنسبة 5.4% في عام 2023 مقارنة مع 4.5%في عام 2022، وبلغ النمو في أوروبا الصاعدة والنامية 2.7% مقارنة مع 1.2%، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي 2.5% مقارنة مع 4.2%، وفي إفريقيا جنوب الصحراء 3.3% مقارنة مع 4%، اما الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فبلغ النمو في عام 2023 الى 2% مقارنة مع 5.5% في عام 2022. **أما آفاق النمو المتوقعة لهذه الاقتصاديات في العام 2024** فتشير الى ثبات النمو الاقتصادي عند 4.1% في عام 2024، حيث يتوقع أن يتحسن النمو في أوروبا الصاعدة والنامية الى 2.8%، وفي إفريقيا جنوب الصحراء الى 3.8%، وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الى 2.9%. فيما سيتباطأ في آسيا الصاعدة والنامية الى 5.2%، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي ليصل الى 1.9%.

آفاق النمو في الاقتصاد العالمي

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)	تقديري	متوقع	
	2022	2023	2024
الناتج العالمي	**3.5**	**3.1**	**3.1**
الاقتصادات المتقدمة	**2.6**	**1.6**	**1.5**
الولايات المتحدة	1.9	2.5	2.1
منطقة اليورو	3.4	0.5	0.9
اليابان	1.0	1.9	0.9
المملكة المتحدة	4.3	0.5	0.6
كندا	3.8	1.1	1.4
اقتصادات متقدمة أخرى	2.7	1.7	2.1
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**4.1**	**4.1**	**4.1**
آسيا الصاعدة والنامية	4.5	5.4	5.2
الصين	3.0	5.2	4.6
أوروبا الصاعدة والنامية	1.2	2.7	2.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	4.2	2.5	1.9
إفريقيا جنوب الصحراء	4.0	3.3	3.8
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	5.5	2.0	2.9

* المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2024.

ب التطورات الاقتصادية في الأردن خلال عام 2023

شهد الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة 2.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 مقارنة بذات الفترة من عام 2022، كما تشير التوقعات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي إلى تحقيق نسبة نمو تبلغ 2.6% خلال العام 2023 وفقاً لتقديرات البنك الدولي ووزارة المالية (كما وردت في مشروع الموازنة العامة 2024). أما معدل التضخم فقد بلغ 2.08% في عام 2023، في حين بلغ معدل البطالة 22.0% بنهاية عام 2023. ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 إلى حوالي 673 مليون دينار بانخفاض بلغت نسبته 9.3% مقارنة بذات الفترة من عام 2022، فيما ارتفعت حوالات العاملين بنسبة 1.4% خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022 لتبلغ ما يقارب 2.483 مليار دينار.

وأظهرت مؤشرات المالية العامة ارتفاع عجز الموازنة العامة بعد المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.8%، حيث بلغ العجز ما نسبته 6.0% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023 مقارنة بنسبة عجز 4.2% خلال ذات الفترة من عام 2022، فيما ارتفع إجمالي الدين العام شاملاً الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي بنسبة 8.0% في نهاية تشرين الثاني 2023 مقارنة بنهاية عام 2022 ليشكل 114.8% من الناتج المحلي الإجمالي وليصل إلى 41.582 مليار دينار.

وبالنسبة للقطاع الخارجي خلال عام 2023، فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 1.5%، كما انخفض إجمالي المستوردات بنسبة 6.0%، وتبعاً لذلك فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 10.0% مقارنةً بعام 2022.

وعلى صعيد المؤشرات النقدية والمصرفية، ارتفعت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية (بما فيه الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية عام 2023 بنسبة 5.0% مقارنة بعام 2022. فيما سجلت مؤشرات القطاع المصرفي نمواً واضحاً على مختلف الأصعدة بما في ذلك نمو الموجودات بنسبة 3.2%، ونمو التسهيلات الائتمانية بنسبة 2.6%، ونمو إجمالي الودائع لدى البنوك بنسبة 3.9% وذلك كما في نهاية عام 2023 مقارنة بنهاية العام 2022. وفي السياق التالي نستعرض أهم المؤشرات الاقتصادية الأردنية خلال عام 2023:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

◆ النمو في الناتج المحلي الإجمالي

على الرغم من الأوضاع الصعبة التي مر بها الأردن والتي واجهها بحكمة وحذر، والتي أظهر خلالها مرونة عالية في مواجهة العديد من الصدمات الخارجية. وعلى الرغم من سرعة التعافي بعد أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19)، إلا أن الأردن استمر في تحقيق معدلات نمو منخفضة على مدى العقد الماضي تدور في المتوسط حول 2.2% خلال الفترة 2012-2022. وقد سجل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما نسبته 2.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 مقارنة بذات الفترة من عام 2022. وقد جاء هذا النمو مدعوماً بمساهمة قوية من القطاعات الخدمية (قطاع النقل والاتصالات، قطاع التمويل والتأمين، أنشطة تجارة الجملة والتجزئة)، إلى جانب النمو في القطاع الصناعي وتعافي القطاع الزراعي. وفي ذات الوقت شهد قطاع الفنادق والمطاعم نمو ملموس خلال التسعة شهور الأولى من عام 2023 مما يعكس أيضاً الانتعاش القوي لإيرادات السياحة والسفر.

وعلى الرغم من التعافي الاقتصادي، لا تزال القيود الهيكلية الراسخة تؤثر على نتائج سوق العمل حيث بلغت معدلات البطالة خلال عام 2023 ما نسبته 22.0% والتي لا تزال ضمن مستويات مرتفعة، فيما يشار إلى انخفاض نسبة البطالة بنسبة 0.9% عن العام 2022 والتي بلغت آنذاك 22.9%. هذا وتباطأ معدل التضخم الإجمالي السنوي بشكل كبير خلال عام 2023 مدعوماً بتشديد السياسة النقدية وانخفاض أسعار السلع الأساسية حيث بلغ معدل التضخم خلال عام 2023 ما نسبته 2.08%. ويشار في ذات الصدد إلى أنه ومنذ شهر آذار/2022 وحتى شهر تموز 2023 قام البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة الأساسية لتصل إلى أعلى مستوى منذ 2007/2006، مما يجعل الأردن أحد الدول القليلة في المنطقة التي تتمتع بمعدلات فائدة حقيقية إيجابية.

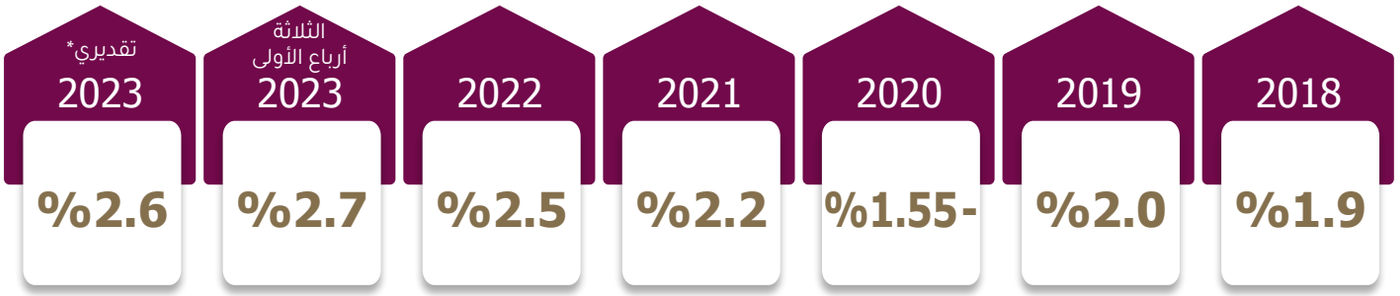

● معدل النمو الاقتصادي (بأسعار السوق الثابتة) (%)

* مقدر استناداً لتوقعات البنك الدولي ووزارة المالية كما وردت في مشروع الموازنة العامة 2024.

◆ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في عام 2023 ليصل إلى 109.02 نقطة بالمقارنة مع 106.79 نقطة في العام 2022. وبالتالي فقد بلغ معدل التضخم في عام 2023 ما نسبته 2.08%، مسجلاً انخفاضاً بالمقارنة بمعدل التضخم المسجل في عام 2022 والبالغ 4.23%

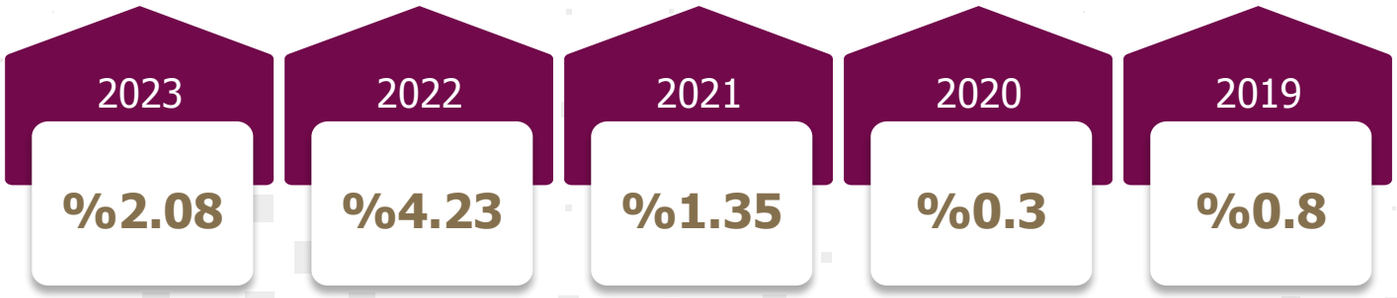

● معدل التضخم (%)

◆ الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية في نهاية عام 2023 بحوالي 70 نقطة أو ما نسبته 2.8% ليصل إلى 2431.2 نقطة، مقارنةً مع 2501.6 نقطة في نهاية عام 2022.

◆ معدل البطالة

بلغ معدل البطالة خلال عام 2023 ما نسبته 22.0%، وهو أقل من معدل البطالة المسجل في نهاية العام 2022 بحوالي 0.9% وأقل بنسبة 2.1% عن معدل البطالة المسجل في نهاية العام 2021.

2019	2020	2021	2022	2023	التغير %
%19.0	%22.7	%24.1	%22.9	%22.0	%0.9-

● معدل البطالة (%)

◆ الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

سجل الاستثمار الاجنبي المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 672.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 742.2 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2022. ليحقق بذلك انخفاضاً بنسبة 9.3%.

2019	2020	2021	2022	الثلاثة أرباع الأولى 2022	الثلاثة أرباع الأولى 2023	التغير %
518.1	509.8	441.5	807.3	742.2	672.9	%9.3-

● الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)

◆ حوالات العاملين

سجلت حوالات العاملين ارتفاعاً خلال عام 2023 بنسبة 1.4% مقارنة بعام 2022، حيث بلغت ما يقارب 2.483 مليار دينار مقارنة بـ 2.448 مليار دينار خلال عام 2022.

2019	2020	2021	2022	2023	التغير %
2,629.7	2,389.3	2,412.1	2,447.8	2,482.7	%1.4

● حوالات العاملين (مليون دينار)

ثانياً: أداء المالية العامة

على صعيد أهم التطورات التي شهدتها المالية العامة، فيمكن إجمالها بالآتي:

◆ إجمالي الإيرادات العامة

انخفض إجمالي الإيرادات العامة خلال الشهور الإحدى عشر الأولى من عام 2023 بحوالي 281 مليون دينار أو ما نسبته 3.5% لتبلغ 7778.5 مليون دينار مقابل 8060.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2022.

◆ إجمالي النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة خلال الشهور الإحدى عشر الأولى من عام 2023 بنسبة 4.0% لتبلغ 9760.7 مليون دينار مقابل 9388.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2022.

◆ عجز الموازنة

بلغ عجز الموازنة بعد المنح 1982.2 مليون دينار خلال الشهور الإحدى عشر الأولى من عام 2023، مقابل عجز بلغ حوالي 1328.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2022 وبنسبة ارتفاع بلغت 49.2%. هذا وبلغت نسبة العجز بعد المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الشهور الإحدى عشر الأولى من عام 2023 حوالي 6.0% مقارنةً مع عجز بلغت نسبته 4.2% خلال نفس الفترة من عام 2022.

مليون دينار	2019	2020	2021	2022	الأحد عشر شهراً الأولى 2022	الأحد عشر شهراً الأولى 2023	نسبة التغير (%)
اجمالي الايرادات والمساعدات الخارجية	7,754.3	7,028.9	8,128.2	8,914.1	8,060.0	7,778.5	-3.5%
اجمالي الانفاق	8,812.7	9,211.3	9,858.8	10,466.6	9,388.4	9,760.7	4.0%
العجز قبل المساعدات	1,846.8	2,973.3	2533.9	2,344.7	2,067.5	2,065.9	-0.1%
العجز بعد المساعدات	1,058.4	2,182.4	1730.6	1,552.5	1,328.3	1,982.2	49.2%
العجز بعد المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	**3.4%**	**7.0%**	**5.3%**	**4.5%**	**4.2%**	**6.0%**	**1.8%**

أما بالنسبة لتطورات الدين العام في الأردن فيمكن تلخيصها على النحو الآتي:

◆ الدين العام الداخلي للحكومة المركزية

ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية بنسبة 6.6% ليصل إلى 23.013 مليار دينار في نهاية تشرين الثاني 2023 (ليشكل ما نسبته 63.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع 21.579 مليار دينار في نهاية عام 2022 (62.5% من الناتج المحلي الإجمالي).

◆ الدين العام الخارجي

ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة 9.8% ليصل إلى حوالي 18.569 مليار دينار في نهاية تشرين الثاني من عام 2023 (51.3% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع 16.911 مليار دينار في نهاية عام 2022 (49.0% من الناتج المحلي الإجمالي).

◆ إجمالي الدين العام

ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة 8.0% في نهاية تشرين الثاني من عام 2023 مقارنةً مع نهاية عام 2022، ليصل إلى حوالي 41.582 مليار دينار أو ما نسبته 114.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع حوالي 38.490 مليار دينار أو ما نسبته 111.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022.

البند	2019	2020	2021	2022	تشرين الثاني 2023	التغير النسبي (%)
الدين الداخلي للحكومة المركزية	**17,738.0**	**18,933.7**	**20,259.5**	**21,579.2**	**23,013.7**	**%6.6**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%56.1	%61.0	%63.1	%62.5	%63.5	%1.0
رصيد الدين العام الخارجي	**12,338.2**	**14,098.3**	**15,507.2**	**16,911.0**	**18,569.0**	**%9.8**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%39.0	%45.4	%48.3	%49.0	%51.3	%2.3
إجمالي الدين العام	**30,076.2**	**33,032.0**	**35,766.7**	**38,490.2**	**41,582.7**	**%8.0**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%95.2	%106.5	%111.3	%111.4	%114.8	%3.4

* إحصاءات الدين العام تشمل الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

ثالثاً: أداء القطاع الخارجي

على صعيد القطاع الخارجي فقد شهد التطورات التالية:

◆ الصادرات

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال عام 2023 بنسبة 1.5% لتصل إلى 8939 مليون دينار مقارنةً مع 9074 مليون دينار خلال عام 2022. وقد جاء الانخفاض في الصادرات الكلية نتيجة انخفاض قيمة الصادرات الوطنية بنسبة 1.1%، وانخفاض قيمة المعاد تصديره بنسبة 5.8% خلال عام 2023 مقارنةً مع عام 2022.

◆ المستوردات

انخفضت قيمة المستوردات خلال عام 2023 بنسبة 6.0% لتصل إلى 18259 مليون دينار، مقارنةً مع 19428 مليون دينار خلال عام 2022.

◆ العجز التجاري

نتيجة لتلك التطورات، فقد انخفض عجز الميزان التجاري خلال عام 2023 بنسبة 10.0% ليصل إلى 9320 مليون دينار، مقارنةً مع عجز تجاري مقداره 10354 مليون دينار خلال عام 2022.

مليون دينار	2019	2020	2021	2022	2023	التغير النسبي (%)
الصادرات الوطنية	4992.1	5044.4	6039.5	8,366	8,272	1.1-
المعاد تصديره	910.1	595.7	604.3	708	667	5.8-
الصادرات الكلية	5902.2	5639.8	6643.8	9,074	8,939	1.5-
المستوردات	13729.1	12235.4	15345.1	19,428	18,259	6.0-
الميزان التجاري	7826.9-	6595.6-	8701.3-	10,354-	9,320-	10.0-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

رابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

فيما يتعلق بأبرز التطورات التي شهدها القطاع النقدي والمصرفي، فقد كانت كما يلي:

◆ السيولة المحلية

ارتفعت السيولة المحلية (ع2) في نهاية عام 2023 بما يقارب 981 مليون دينار أو ما نسبته 2.4% لتصل إلى 42.663 مليار دينار تقريباً، مقارنةً مع ما يقارب 41.682 مليار دينار في نهاية عام 2022.

◆ الاحتياطيات الأجنبية

ارتفعت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية (بما فيه الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية عام 2023 بما مقداره 856 مليون دولار أمريكي مقارنة بنهاية العام 2022. هذا وبلغت الاحتياطيات الأجنبية في نهاية العام 2023 ما يقارب 18.123 مليار دولار أمريكي مقارنة بما يقارب 17.267 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2022 وبنسبة ارتفاع بلغت 5.0%.

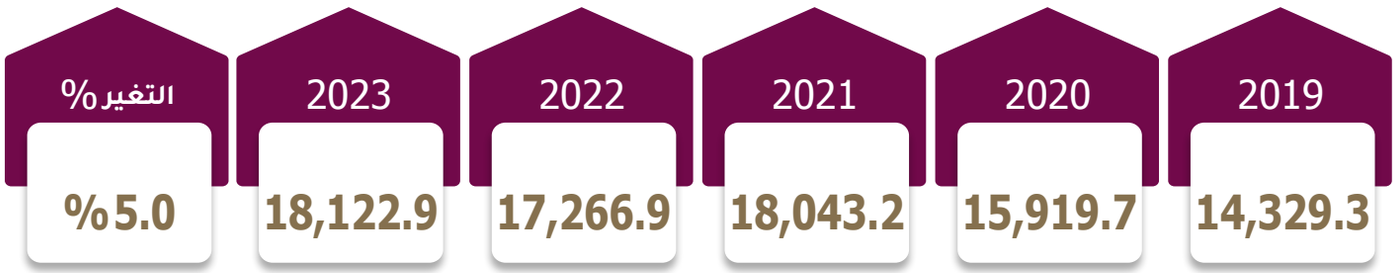

● إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي (بما فيه الذهب وحقوق السحب الخاصة) مليون دولار أمريكي

◆ موجودات البنوك المرخصة

سجل رصيد موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2023 ارتفاعاً بنسبة 3.2% ليصل إلى 66.215 مليار دينار، مقارنةً مع 64.145 مليار دينار في نهاية عام 2022.

◆ رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

ارتفع رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك المرخصة بنسبة 8.7% في نهاية عام 2023 ليصل إلى 10.206 مليار دينار، مقارنةً مع 9.389 مليار دينار في نهاية عام 2022.

◆ التسهيلات الائتمانية

ارتفعت إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2023 بمقدار 837 مليون دينار أو ما نسبته 2.6% لتصل إلى 33.429 مليار دينار، مقارنةً مع 32.591 مليار دينار في نهاية عام 2022.

◆ الودائع

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2023 بنسبة 3.9% ليصل إلى 43.744 مليار دينار، مقارنةً مع 42.106 مليار دينار في نهاية عام 2022.

مليون دينار	2019	2020	2021	2022	2023	التغير (%)
إجمالي الموجودات	53,642.0	57,038.0	61,057.7	64,145.3	66,215.5	%3.2
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	8,152.6	8,715.2	9,044.3	9,389.7	10,206.2	%8.7
اجمالي التسهيلات الائتمانية	27,082.2	28,639.1	30,028.5	32,591.5	33,429.1	%2.6
اجمالي الودائع	35,305.3	36,789.1	39,522.3	42,106.7	43,744.3	%3.9

المصدر: البنك المركزي الأردني.

ج آفاق الاقتصاد الأردني في عام 2023 و2024

على الرغم من التحديات التي واجهها الاقتصاد الأردني في عام 2023 سجل الاقتصاد الأردني نمواً حقيقياً بنسبة (2.7%) خلال الثلاثة أرباع الأولى ليصل الناتج المحلي الإجمالي الى (24.067) مليار دينار بالأسعار الثابتة، كما حققت كافة القطاعات نمواً ايجابياً دون استثناء. ووفقاً لتوقعات الحكومة والتي استندت عليها في مشروع الموازنة العامة لسنة 2024 يمكن تحديد مجموعة من التوقعات حول الأداء الاقتصادي والتي تشمل ما يلي:

- توقع أن **تشهد معدلات النمو الاقتصادي** في الأردن تباطؤ طفيف لتصل الى (2.6%) في عام 2023، كما تشير توقعات الحكومة ان يبقى معدل النمو في عام 2024 عند مستوى (2.6%) وارتفاع النسبة الى (3.0%) على التوالي في عام 2025 و2026.
- يتوقع أن يبلغ **النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي** حوالي (5.1%) في عام 2024 و(5.6%) في عامي 2025 و2026 على التوالي.
- ارتفع التضخم في نهاية عام 2023 بنسبة (2.08%) مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2022، فيما يتوقع ان يبلغ مستوى التضخم (2.4%) في عام 2024 ونحو (2.5%) في عامي 2025 و2026 على التوالي.
- يتوقع ان يسجل **الحساب الجاري عجزا** نسبته (-6.8%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، بينما يتوقع انخفاض عجز الحساب الجاري إلى (-6.5%) في عام 2024 والى (-4.8%) في عام 2025 و (-4.0%) في عام 2026.
- من المتوقع أن يصل **عجز الموازنة العامة** إلى (2.069) مليار دينار في عام 2024. وبنسبة زيادة مقادرها (10.2%) عن إعادة تقدير عام 2023.
- بلغ اجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله صندوق أموال استثمار أموال الضمان (32.601) مليار دينار في نهاية تشرين ثاني لعام 2023، ومن المتوقع أن ينخفض اجمالي الدين العام في إعادة تقدير عام 2023 ليصل الى 32.078 مليار دينار وليعاود الارتفاع في عام 2024 ليصل الى 33.534 أي ارتفاع الدين العام بنسبة 4.5% عن إعادة التقدير لعام 2023 وبقيمة 1.456 مليار دينار. كما يتوقع ان تصل نسبة اجمالي الدين العام باستثناء ديون صندوق استثمار أموال الضمان (SSIF) الى الناتج المحلي الإجمالي قرابة (88.3%) في عام 2024.

ملخص توقعات المؤشرات الاقتصادية

المؤشر	2023	2024
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) بالأسعار الثابتة	%2.6	%2.6
معدل التضخم (CPI) (%)	%2.08	%2.4
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%6.8-	%6.5-
معدل نمو/ انخفاض الصادرات الوطنية (%)	%1.1-	%4.0-
العجز بعد المنح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%5.2	%5.4
اجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%88.7	%88.3

2023

2

الفصل الثاني
التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2023

أولاً قرارات البنك المركزي المرتبطة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2023

قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي رفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية 4 مرات خلال عام 2023 وذلك استجابةً للمستجدات النقدية والمصرفية محلياً واقليمياً ودولياً وللحفاظ على الاستقرار النقدي والمصرفي في المملكة وعلى النحو التالي:

- اعتبارا من تاريخ 2023/2/5 رفع أسعار الفائدة الرئيسية على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار (25) نقطة أساس.
- اعتبارا من تاريخ 2023/3/26 رفع أسعار الفائدة الرئيسية على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار (25) نقطة أساس.
- اعتبارا من تاريخ 2023/5/7 رفع أسعار الفائدة الرئيسية على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار (25) نقطة أساس.
- اعتبارا من تاريخ 2023/7/30 رفع أسعار الفائدة الرئيسية على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار (25) نقطة أساس.

ثانياً التطورات المصرفية خلال عام 2023

حققت المؤشرات المصرفية للبنوك العاملة في الأردن تطورات ملموسة خلال عام 2023، حيث ارتفعت الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية بما نسبته 3.2%، 3.9%، و2.6% على التوالي في نهاية عام 2023. كما حقق رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك العاملة في الأردن نمواً بنسبة 8.7%. وأظهرت مؤشرات المتانة المالية القوة والسلامة المالية للبنوك العاملة في الأردن. كما شهدت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ارتفاعاً خلال عام 2023، كما ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل، بالإضافة الى ارتفاع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف. وشهدت الشيكات المقدمة للتقاص انخفاضاً من حيث العدد وارتفاعاً من حيث القيمة خلال عام 2023 مقارنةً مع عام 2022، بالإضافة إلى ارتفاع الشيكات المعادة من حيث العدد والقيمة أيضاً. وفيما يلي نستعرض تفاصيل التطورات المصرفية خلال عام 2023.

أ) تطور موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في الأردن

سجل رصيد موجودات / مطلوبات البنوك المرخصة في نهاية عام 2023 ارتفاعاً بنسبة 3.2% ليصل إلى 66.215 مليار دينار، مقارنةً مع 64.145 مليار دينار في نهاية عام 2022.

1) الموجودات المحلية

ارتفعت الموجودات المحلية للبنوك المرخصة في نهاية عام 2023 بمقدار 1701.6 مليون دينار (2.9%) عن مستواها في نهاية عام 2022، ليصل بذلك رصيد الموجودات المحلية للبنوك المرخصة إلى 59.964 مليار دينار مقارنةً مع 58.262 مليار دينار في نهاية عام 2022.

وقد جاء الارتفاع في الموجودات المحلية نتيجة ارتفاع الديون على القطاع العام بحوالي 615 مليون دينار أو ما نسبته 3.9%، لتصل إلى 16.221 مليار دينار في نهاية عام 2023، بالإضافة الى ارتفاع الديون على القطاع الخاص (المقيم) بحوالي 551 مليون دينار وبنسبة 1.9% لتصل الى 30.284 مليار دينار. وارتفاع بند الاحتياطيات بحوالي 681 مليون دينار أو ما نسبته 9.5%. فيما انخفضت الديون على المؤسسات المالية بمقدار 152 مليون دينار أو ما نسبته 29.3%، وانخفض كذلك بند الموجودات الأخرى بحوالي 10 مليون دينار او ما نسبته 0.2%.

2) الموجودات الأجنبية

ارتفعت الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة بحوالي 368 مليون دينار أو ما نسبته 6.3% في نهاية عام 2023 مقارنةً بمستواها في نهاية عام 2022، ليسجل بذلك رصيد الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة 6.251 مليار دينار مقارنةً مع 5.882 مليار دينار في نهاية عام 2022. وقد جاء الارتفاع في الموجودات الأجنبية نتيجة ارتفاع التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير المقيم) بمقدار 180 مليون دينار أو ما نسبته 27.1%، وارتفاع محفظة الأوراق المالية (غير مقيم) بمقدار 26 مليون دينار او ما نسبته 2.7%، بالإضافة الى ارتفاع الأرصدة لدى بنوك في الخارج بمقدار 200 مليون دينار (5.1%). بالمقابل انخفض بند النقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية) بحوالي 25 مليون دينار (9.1%)، وانخفاض بند الموجودات الأجنبية الأخرى بحوالي 13 مليون دينار أو ما نسبته 20.7%.

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

مليون دينار	2022	2023	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الموجودات				
الموجودات الأجنبية	**5,882.6**	**6,251.1**	**368.5**	**6.3%**
نقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية)	272.4	247.5	24.9-	%9.1-
أرصدة لدى بنوك في الخارج	3,922.9	4,122.9	200.0	%5.1
محفظة الأوراق المالية (غير مقيم)	961.5	987.5	26.0	%2.7
التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير مقيم)	664.8	844.9	180.1	%27.1
موجودات أجنبية أخرى	61.0	48.4	12.6-	%20.7-
الموجودات المحلية	**58,262.7**	**59,964.3**	**1,701.6**	**%2.9**
الديون على القطاع العام	15,606.9	16,221.6	614.7	%3.9
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	29,733.7	30,284.4	550.7	%1.9
الديون على المؤسسات المالية	521.3	368.8	152.5-	%29.3-
الاحتياطيات	7,169.7	7,851.1	681.4	%9.5
أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية)	649.0	666.0	17.0	%2.6
موجودات أخرى	4,582.1	4,572.5	9.6-	%0.2-
إجمالي الموجودات	**64,145.3**	**66,215.5**	**2,070.2**	**%3.2**
المطلوبات				
ودائع تحت الطلب	**9,875.9**	**9,358.6**	**-517.3**	**%5.2-**
مؤسسات عامة غير مالية	31.5	32.0	0.5	%1.6
البلديات والمجالس القروية	8.2	6.1	2.1-	%25.6-
المؤسسات المالية	69.1	108.8	39.7	%57.5
مؤسسة الضمان الاجتماعي	64.4	79.7	15.3	%23.8
القطاع الخاص (مقيم)	9,702.7	9,132.1	570.6-	%5.9-
ودائع التوفير ولأجل	**25,758.2**	**27,468.7**	**1,710.5**	**%6.6**
مؤسسات عامة غير مالية	259.3	306.3	47.0	%18.1
البلديات والمجالس القروية	15.6	5.7	9.9-	%63.5-
المؤسسات المالية	408.7	404.4	4.3-	%1.1-
مؤسسة الضمان الاجتماعي	1,571.1	1,721.4	150.3	%9.6
القطاع الخاص (مقيم)	23,503.5	25,031.0	1,527.5	%6.5
المطلوبات الأجنبية	**10,406.1**	**10,679.4**	**273.3**	**%2.6**
ودائع الحكومة المركزية	**1,174.6**	**1,215.7**	**41.1**	**%3.5**
الاقتراض من البنك المركزي	**1,690.6**	**1,459.7**	**230.9-**	**%13.7-**
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	**9,389.7**	**10,206.2**	**816.5**	**%8.7**
المطلوبات الأخرى	**5,850.2**	**5,827.1**	**23.1-**	**%0.4-**
إجمالي المطلوبات	**64,145.3**	**66,215.5**	**2,070.2**	**%3.2**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

ب. موجودات ومطلوبات البنوك من العملات الأجنبية

ارتفعت موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية من حوالي 12.950 مليار دينار في نهاية عام 2022 لتصل إلى حوالي 13.285 مليار دينار في نهاية عام 2023، لتشكل نسبة ارتفاع مقدارها 2.6%. وقد نجم هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع بند محفظة الأوراق المالية بقيمة 314 مليون دينار (8.3%)، وارتفاع بند الأرصدة لدى البنوك بقيمة 148 مليون دينار (3.8%) وبند أخرى بقيمة 44 مليون دينار (14.8%) وارتفاع بند الأرصدة لدى البنك المركزي بقيمة 17 مليون دينار (2.6%). فيما انخفض بند النقد في الصندوق بقيمة 25 مليون دينار (-9.1%)، وبند التسهيلات الائتمانية بقيمة 162 مليون دينار (-4.0%).

موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2022	2023	التغير	نسبة التغير (%)
النقد في الصندوق	272.4	247.5	24.9-	9.1%-
أرصدة لدى البنك المركزي	649.0	666.0	17.0	2.6%
أرصدة لدى البنوك	3,924.4	4,071.9	147.5	3.8%
محفظة الأوراق المالية	3,797.3	4,111.1	313.8	8.3%
التسهيلات الائتمانية	4,010.5	3,848.4	162.1-	4.0%-
أخرى	296.1	340.0	43.9	14.8%
الموجودات من العملات الأجنبية	**12,949.7**	**13,284.8**	**335.1**	**2.6%**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

أما مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية فقد ارتفعت بمقدار 334 مليون دينار لتصل إلى ما يقارب 13.856 مليار دينار في نهاية عام 2023، والتي تشكل نسبة ارتفاع تبلغ 2.5% عن العام السابق 2022 والبالغة 13.522 مليار دينار.

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2022	2023	التغير	نسبة التغير (%)
ودائع العملاء	9,265.2	9,275.4	10.2	%0.1
الحكومة المركزية	222.6	162.6	60.0-	%27.0-
المؤسسات العامة	30.6	28.9	1.7-	%5.6-
مؤسسات مالية غير مصرفية	16.9	21.7	4.8	%28.4
قطاع خاص	8,995.1	9,062.2	67.1	%0.7
التأمينات النقدية	585.0	605.5	20.5	%3.5
ودائع البنوك	2,422.0	2,562.1	140.1	%5.8
أخرى	1,249.9	1,412.8	162.9	%13.0
المطلوبات من العملات الأجنبية	**13,522.1**	**13,855.8**	**333.7**	**%2.5**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

ج. رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

حقق رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك العاملة في الأردن نمواً بنسبة 8.7% في نهاية عام 2023 ليصل إلى 10.206 مليار دينار، مقارنةً مع 9.389 مليار دينار في نهاية عام 2022.

د. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

ارتفع الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك من 32.591 مليار دينار في نهاية عام 2022 ليصل إلى 33.429 مليار دينار في نهاية عام 2023، وبارتفاع مقداره 837 مليون دينار أو ما نسبته 2.6%.

واتخذت معظم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن شكل القروض والسلف والتي شكلت حوالي 62.4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، بينما شكلت ذمم البنوك الإسلامية 27.7% من إجمالي التسهيلات، أما الجاري مدين فقد شكل ما نسبته 8.4%، فيما بلغت حصة كلٍ من الكمبيالات والإسناد المخصومة والبطاقات الائتمان ما نسبته 1.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة بنهاية عام 2023.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها	2022		2023		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبة %	مليون دينار	الأهمية النسبة %	
جاري مدين	2,954.4	%9.1	2,811.3	%8.4	%4.8-
قروض وسلف	20,296.2	%62.3	20,847.3	%62.4	%2.7
كمبيالات وإسناد مخصومة	179.5	%0.5	183.2	%0.5	%2.1
ذمم بنوك إسلامية	8,867.0	%27.2	9,257.9	%27.7	%4.4
بطاقات الائتمان	294.4	%0.9	329.4	%1.0	%11.9
إجمالي التسهيلات الائتمانية	**32,591.5**	**%100.0**	**33,429.1**	**%100.0**	**%2.6**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها في نهاية عام 2023

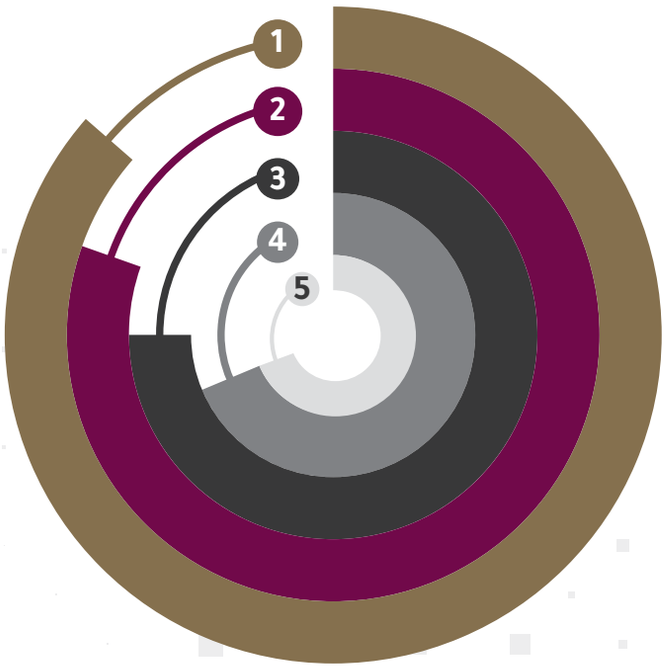

1 قروض وسلف %62.4

2 ذمم بنوك إسلامية %27.7

3 جاري مدين %8.4

4 بطاقات الائتمان %1.0

5 كمبيالات وإسناد مخصومة %0.5

أما عن تطور التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة، فقد شكلت التسهيلات بالدينار الأردني ما نسبته 88.2% من إجمالي التسهيلات في نهاية عام 2023 بالمقارنة مع نسبة 87.4% في نهاية عام 2022. وتبعاً لذلك، فقد بلغت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية 11.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2023.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة

توزيع التسهيلات حسب العملة	2022		2023		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
بالدينار الأردني	28,473.6	%87.4	29,472.2	%88.2	%3.5
بالعملات الأجنبية	4,117.9	%12.6	3,956.9	%11.8	%3.9-
المجموع	**32,591.5**	**%100.0**	**33,429.1**	**%100.0**	**%2.6**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة كما في نهاية عام 2023

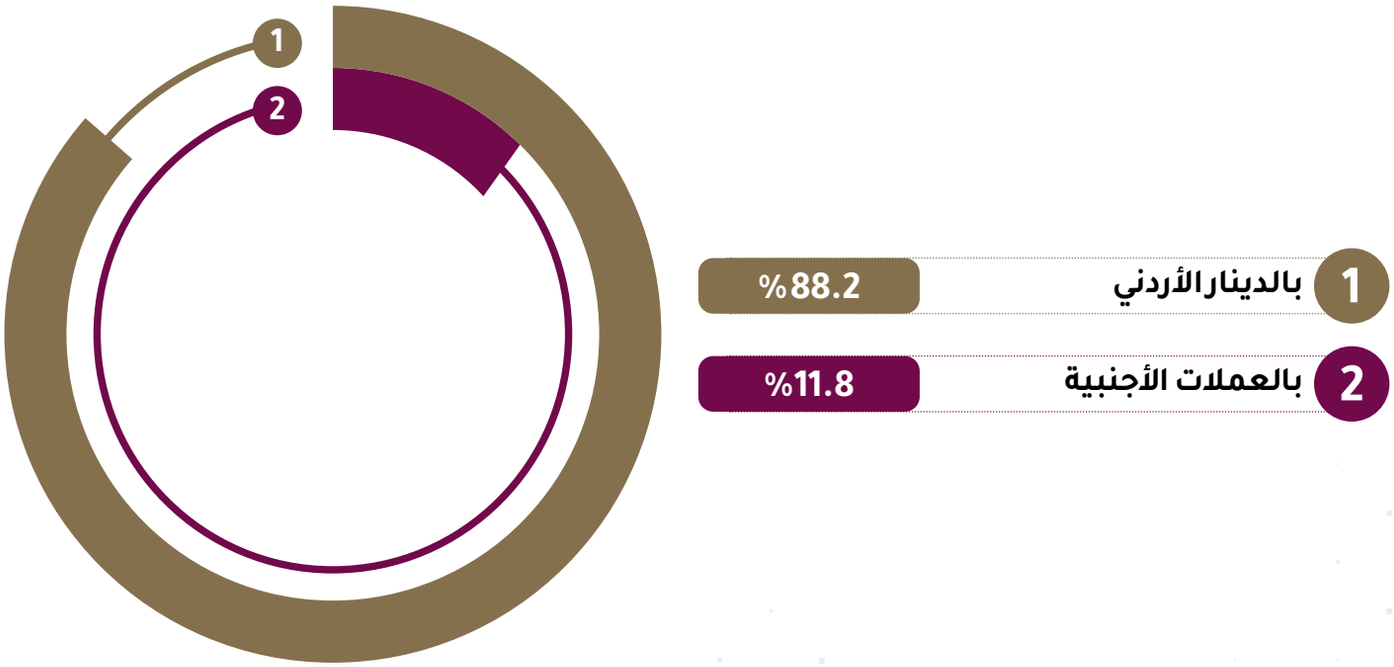

وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقا للنشاط الاقتصادي في نهاية عام 2023، فقد استحوذت أربع قطاعات اقتصادية، هي قطاع الإنشاءات وقطاع التجارة العامة وقطاع الخدمات والمرافق العامة وقطاع الصناعة، على 66.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية. حيث انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 204 مليون دينار (2.5%) عن الرصيد في نهاية عام 2022، فيما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 213 مليون دينار (4.0%). كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 71 مليون دينار (1.9%)، وارتفعت كذلك التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار 166 مليون دينار (3.5%).

كما سجل رصيد التسهيلات المصنفة تحت بند (أخرى) والذي يمثل في أغلبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد ارتفاعاً بمقدار 322 مليون دينار (4.0%).

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	2022		2023		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
الزراعة	534.6	%1.6	589.5	%1.8	%10.3
التعدين	130.7	%0.4	139.7	%0.4	%6.9
الصناعة	3,787.2	%11.6	3,857.8	%11.5	%1.9
التجارة العامة	4,698.0	%14.4	4,864.4	%14.6	%3.5
الإنشاءات	8,237.0	%25.3	8,033.0	%24.0	%2.5-
خدمات النقل	368.5	%1.1	419.1	%1.3	%13.7
السياحة والفنادق والمطاعم	685.1	%2.1	667.7	%2.0	%2.5-
خدمات ومرافق عامة	5,268.4	%16.2	5,481.7	%16.4	%4.0
الخدمات المالية	791.9	%2.4	964.1	%2.9	%21.7
أخرى	8,090.1	%24.8	8,412.1	%25.2	%4.0
المجموع	**32,591.5**	**%100.00**	**33,429.1**	**%100.0**	**%2.6**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي كما في نهاية عام 2023

الزراعة	التعدين	الصناعة	التجارة العامة	الإنشاءات
%1.8	%0.4	%11.5	%14.6	%24.0

خدمات النقل	السياحة والفنادق والمطاعم	خدمات ومرافق عامة	الخدمات المالية	أخرى
%1.3	%2.0	%16.4	%2.9	%25.2

هـ. الودائع لدى البنوك المرخصة

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2023 بمقدار 1.637 مليار دينار أي ما نسبته 3.9% ليصل إلى 43.744 مليار دينار مقارنةً مع 42.106 مليار دينار في نهاية عام 2022.

وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية عام 2023 نتيجة ارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص بشكل رئيسي وبمقدار 1.395 مليار دينار (3.6%) لتصل إلى 40.377 مليار دينار مقارنة مع 38.982 مليار دينار بنهاية العام 2022، وارتفاع ودائع القطاع العام بمقدار 242 مليون دينار (7.8%) لتصل إلى ما يقارب 3.367 مليار دينار مقارنة مع 3.124 مليار دينار بنهاية العام 2022.

أما بالنسبة للتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسية (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل)، فقد حازت الودائع لأجل على أعلى نسبة من بين أصناف الودائع الأخرى لتبلغ أهميتها النسبية 60.8% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2023 بالمقارنة مع نسبة 56.8% في نهاية عام 2022. أما الودائع تحت الطلب فقد شكلت ما نسبته 25%، وشكلت ودائع التوفير نسبة 14.2% من إجمالي الودائع بنهاية عام 2023.

توزيع الودائع حسب أنواعها الرئيسية

توزيع الودائع حسب نوع الوديعة	2022		2023		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
ودائع تحت الطلب	11,604.6	%27.5	10,928.4	%25.0	%5.8-
ودائع التوفير	6,600.2	%15.7	6,209.1	%14.2	%5.9-
الودائع لأجل	23,901.9	%56.8	26,606.8	%60.8	%11.3
إجمالي الودائع	**42,106.7**	**%100**	**43,744.3**	**%100**	**%3.9**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع الودائع حسب أنواعها كما في نهاية عام 2023

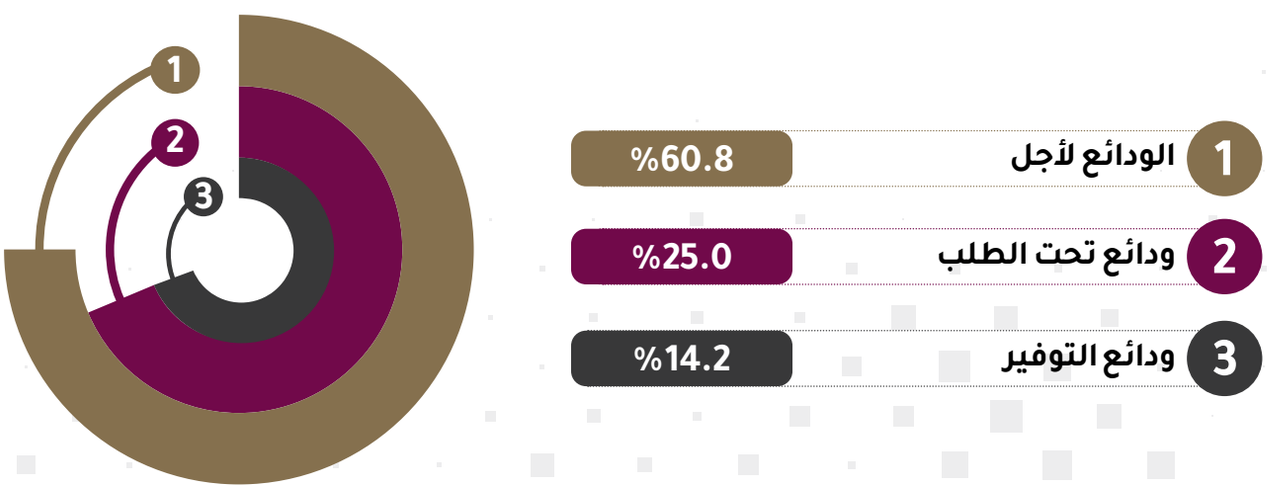

وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال عام 2023 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار الأردني بحوالي 1.627 مليار دينار والتي تشكل نسبة ارتفاع 5.0% عن قيمتها في نهاية عام 2022، كما ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 10 مليون دينار بما نسبته 0.1% عن مستواها في نهاية عام 2022.

توزيع الودائع حسب نوع العملة

توزيع الودائع حسب نوع العملة	2022		2023		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
الودائع بالدينار الأردني	32,841.5	%78.0	34,468.9	%78.8	%5.0
الودائع بالعملات الأجنبية	9,265.2	%22.0	9,275.4	%21.2	%0.1
إجمالي الودائع	**42,106.7**	**%100**	**43,744.3**	**%100**	**%3.9**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع الودائع حسب نوع العملة كما في نهاية عام 2023

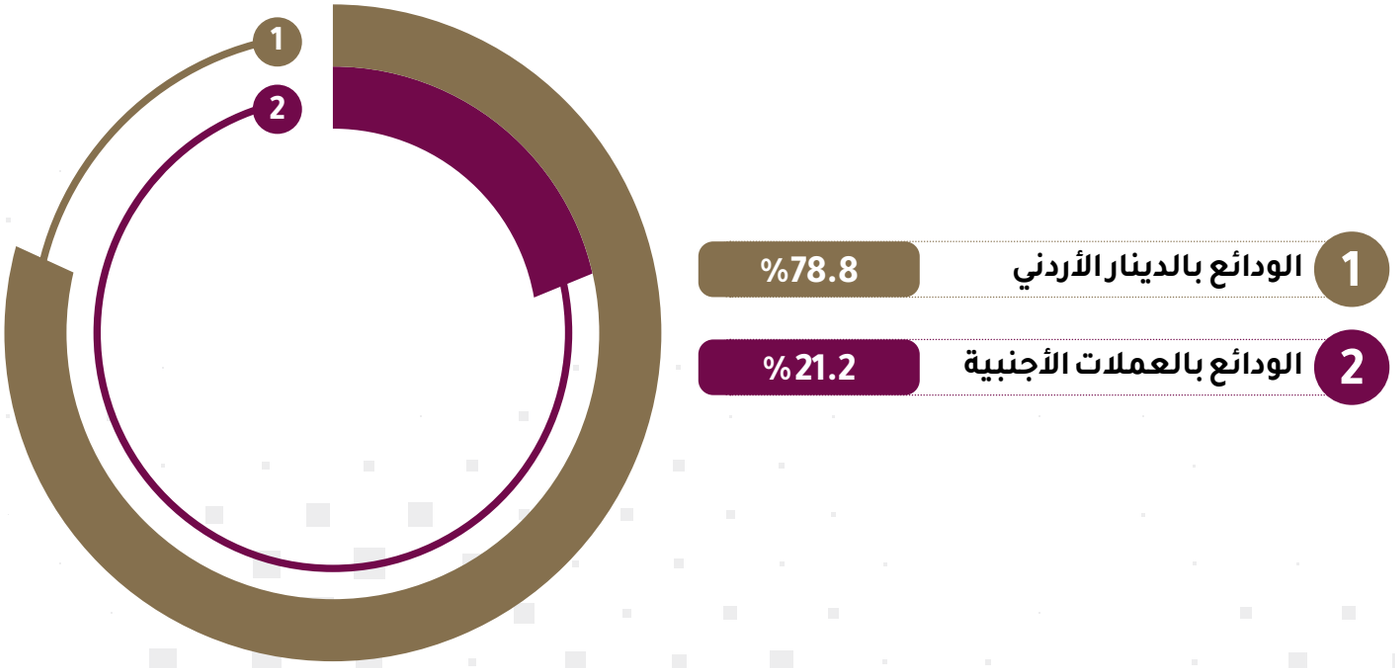

و. مؤشرات المتانة المالية للبنوك

تظهر آخر البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن ما يلي:

- ارتفعت نسبة الديون غير العاملة إلى 5.0% في النصف الأول للعام 2023، مقارنةً مع نسبة 4.5% في نهاية عام 2022.
- انخفضت نسبة تغطية الديون غير العاملة الى 78.9% في النصف الأول للعام 2023، مقارنةً مع 81.5% في نهاية عام 2022. أما الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة فقد شكل ما نسبته 4.8% من حقوق المساهمين لدى البنوك في النصف الأول للعام 2023، مقارنة مع 3.8% في نهاية عام 2022.
- بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.4% في النصف الأول للعام 2023، مقارنة مع 17.3% في نهاية عام 2022، لتبقى هذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل.
- حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات بلغ 1.2% في النصف الأول للعام 2023، مقارنة مع 1.0% في نهاية عام 2022.
- ارتفعت نسبة العائد على حقوق المساهمين في البنوك العاملة في الأردن لتصل الى 10.2% في النصف الأول للعام 2023، مقارنة مع 8.8% في نهاية عام 2022. وهي أعلى نسبة مسجلة منذ عام 2015 (10.3% في نهاية عام 2015).
- بلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة 135.8% في النصف الأول للعام 2023، مقارنةً مع 138.0% في نهاية عام 2022. وتعتبر هذه النسبة أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (100%).

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة

المؤشر(%)	2018	2019	2020	2021	2022	النصف الأول 2023
نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون	%4.90	%5.00	%5.50	%5.00	%4.50	%5.00
نسبه تغطية الديون غير العاملة	%79.30	%69.50	%71.50	%79.90	%81.50	%78.90
نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين	%4.20	%6.30	%6.40	%4.20	%3.80	%4.80
نسبه كفاية راس المال	%16.90	%18.30	%18.30	%18.00	%17.30	%17.40
نسبه السيولة القانونية	%131.90	%133.80	%136.50	%141.50	%138.00	%135.80
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	%9.60	%9.40	%5.10	%8.30	%8.80	%10.20
العائد على الموجودات (ROA)	%1.20	%1.20	%0.60	%1.00	%1.00	%1.20

ز. هيكل أسعار الفائدة

1. أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

قام البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2023 بواقع أربع مرات، المرة الأولى بواقع 25 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية (خلال شهر شباط)، والمرة الثانية 25 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية (خلال شهر آذار)، والمرة الثالثة 25 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية (خلال شهر أيار) والمرة الرابعة 25 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية (خلال شهر تموز)، في حين استقرت أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية خلال الفترة من شهر آب/2023 - شهر كانون الأول/2023 دون تغير، وقد بلغت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في نهاية عام 2023 كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي (CBJ Main Rate): 7.50% سنوياً.
- سعر فائدة اتفاقيات اعادة الشراء لليلة واحدة: 8.25% سنوياً.
- سعر فائدة إعادة الخصم: 8.5% سنوياً.
- سعر فائدة نافذة الايداع للدينار لليلة واحدة: 7.25% سنوياً.

2. الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع

- **الودائع تحت الطلب:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية عام 2023 بمقدار 24 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022 ليبلغ 0.61%.
- **ودائع التوفير:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية عام 2023 بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022 ليبلغ 0.31%.
- **الودائع لأجل:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية عام 2023 بمقدار 133 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022 ليبلغ 5.94%.

3. الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية

- **الجاري مدين:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية عام 2023 بمقدار 77 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022 ليبلغ 9.07%.
- **القروض والسلف:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية عام 2023 بمقدار 48 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022 ليبلغ 8.82%.
- **الكمبيالات والإسناد المخصومة:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة في نهاية عام 2023 بمقدار 33 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022 ليبلغ 8.69%.
- **سعر الفائدة لأفضل العملاء:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة لأفضل العملاء في نهاية عام 2023 بمقدار 59 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022 ليبلغ 11.39%.

هيكل أسعار الفوائد

(%)	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع						
تحت الطلب	0.38	0.33	0.27	0.26	0.37	0.61
توفير	0.71	0.63	0.34	0.27	0.41	0.31
لأجل	4.73	4.92	3.65	3.45	4.61	5.94
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات						
جاري مدين	8.41	8.47	7.30	7.19	8.30	9.07
قروض وسلف	8.69	8.46	7.17	6.83	8.34	8.82
كمبيالات واسناد مخصومة	9.64	9.55	8.51	8.01	8.36	8.69
سعر الإقراض لأفضل العملاء	9.57	9.33	8.33	8.37	10.80	11.39

4. أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجودبين)

تشير تطورات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودبين) خلال عام 2023 إلى ما يلي:

- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ليلة واحدة لعام 2023 مقارنةً مع عام 2022 بمقدار 335 نقطة ليبلغ (7.035 %).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق أسبوع لعام 2023 مقارنةً مع عام 2022 بمقدار 308 نقطة ليبلغ (7.151%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق شهر واحد لعام 2023 مقارنةً مع عام 2022 بمقدار 270 نقطة ليبلغ (7.440 %).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ثلاثة أشهر لعام 2023 مقارنةً بمعدله لسنة 2022 بمقدار 224 نقطة ليصل إلى (8.137%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ستة أشهر لعام 2023 مقارنة بمعدله لسنة 2022 بمقدار 201 نقطة ليصل إلى (8.725%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق سنة واحدة لعام 2023 مقارنةً بمعدله لسنة 2022 بمقدار 197 نقطة ليصل إلى (8.947%).

معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودیبر- الأسعار المعلنة) للفترة من 2013 إلى 2023 (%)

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
2013	4.131	4.581	5.046	5.574	6.076	6.660
2014	3.258	3.788	4.455	5.035	5.573	6.038
2015	2.495	3.120	3.851	4.516	5.132	5.640
2016	2.036	2.755	3.587	4.368	5.055	5.650
2017	3.186	3.591	4.501	5.338	6.218	6.659
2018	3.700	4.223	5.064	6.010	7.037	7.313
2019	3.991	4.556	5.314	6.284	7.342	7.559
2020	2.437	2.974	3.807	4.894	5.910	6.103
2021	2.151	2.635	3.478	4.641	5.568	5.745
2022	3.687	4.071	4.744	5.894	6.713	6.982
2023	7.035	7.151	7.440	8.137	8.725	8.947

المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجودیبر اليومية الصادرة عن الجمعية.

ح. تقاص الشيكات

1. لمحة تاريخية عن تقاص الشيكات

يقدم البنك المركزي الأردني خدمة تقاص الشيكات للبنوك المرخصة بموجب قانونه رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته في الفقرة ب من المادة (37). وقد مر نظام مقاصة الشيكات بعدة مراحل حيث كانت البداية بالنظام اليدوي حتى شهر تموز من عام 1997 لينتقل بعد ذلك العمل على نظام المقاصة الآلية حتى شهر تموز 2007 ثم انتقلت الخدمة نقلة نوعيه إلى التقاص الالكتروني حيث بدأ تطبيق تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك اعتبارا من 2007/11/4. وتعرف المقاصة الالكترونية على أنها عملية تبادل المعلومات (والتي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات) بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي الأردني وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد. حيث يتم تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك على النحو التالي:

- الشيكات التي تودع من قبل العملاء من الساعة 8:00 صباحاً ولغاية الساعة 12:00 ظهراً تحصّل في نفس يوم العمل ويسمح للعميل بسحب مبلغ الشيك في يوم العمل التالي.
- الشيكات التي تودع بعد الساعة 12:00 ظهراً تحصّل في جلسة يوم العمل التالي.

ويتم تقديم خدمة تقاص الشيكات من خلال المقاصة الالكترونية تحت غطاء قانوني لتشغيلها والمتمثل بقانون البنك المركزي الأردني، وقانون المعاملات الالكترونية، وأصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصة الالكترونية. وكان الهدف من المقاصة الالكترونية هو الانتقال من نظام المقاصة الآلي إلى نظام المقاصة الالكتروني للشيكات، والتوقف عن تداول الشيكات الورقية لغاية التقاص عند مرحلة إيداعها في البنوك، وتحصيل الشيكات حق نفس اليوم لكافة مناطق المملكة، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات كأداة وفاء، والحد ما أمكن من زيادة حجم الشيكات المعادة.

كما وقد حقق نظام المقاصة الالكترونية فوائد على المستويين: مستوى البنوك، ومستوى العملاء، فبالنسبة للبنوك تتمثل الفائدة بمعرفة وضع البنك المالي في وقت محدد مسبقاً، والتوظيف الأمثل للأموال لدى البنوك، والحصول على معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات ونظام أرشفة دقيق وسريع، والتقليل من مخاطر نقل الشيكات الورقية من والى البنوك، وإمكانية الحصول على صور وبيانات عن الشيكات من خلال نظام المقاصة الالكترونية بسرعة وسهولة، ويعمل النظام على مدار 24 ساعة وبالتالي هناك متسع من الوقت لإرسال الشيكات مهما كان عددها. أما بالنسبة للعملاء فقد أصبح تحصيل الشيك يتم في نفس اليوم الذي يتم إيداعه فيه، ومعرفة وضع الشيك مقبول أو مرفوض في نفس اليوم، كما ويقيد مبلغ الشيك في حساب المستفيد في نفس اليوم (إذا كان الإيداع قبل الساعة 12:00 ظهراً) أو في يوم العمل التالي (إذا كان الإيداع بعد الساعة 12:00ظهراً)، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات والتعامل بها.

2. تطور تقاص الشيكات

شهدت الشيكات المقدمة للتقاص انخفاضاً من حيث العدد وارتفاعاً من حيث القيمة في عام 2023 مقارنةً مع عام 2022، حيث انخفض عدد الشيكات المقدمة للتقاص من 6903 ألف شيك عام 2022 إلى 6706.1 ألف شيك عام 2023، في حين ارتفعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص لنفس الفترة من 40829 مليون دينار إلى 40989.7 مليون دينار.

كما شهدت الشيكات المعادة ارتفاعاً من حيث العدد والقيمة في نهاية عام 2023 مقارنةً مع عام 2022 وبنسبة ارتفاع بلغت 4.21% من حيث العدد و8.47% من حيث القيمة. أما من جانب نسبة عدد الشيكات المعادة الى عدد الشيكات المقدمة للتقاص فقد بلغت 3.3% في نهاية عام 2023 حيث اشتملت على ما نسبته 66% شيكات معادة لعدم كفاية الرصيد و34% شيكات معادة لأسباب أخرى. كما سجلت نسبة قيمة الشيكات المعادة الى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص 3.3% في نهاية عام 2023، تُشكل منهم الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته 61.2% والشيكات المعادة لأسباب أخرى ما نسبته 38.8%.

الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة لعامي 2022 و2023

البيان	2022	2023	نسبة التغير %
الشيكات المقدمة للتقاص			
العدد (ألف)	6903.0	6706.1	%2.85-
القيمة (مليون دينار)	40829.0	40989.7	%0.39
الشيكات المعادة			
العدد (ألف)	211.4	220.3	%4.21
القيمة (مليون دينار)	1264.3	1371.4	%8.47
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (%)	%3.1	%3.3	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (%)	%3.1	%3.3	-
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد			
العدد (ألف)	134.8	145.5	%7.94
القيمة (مليون دينار)	820.3	838.7	%2.24
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (%)	%63.8	%66.0	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (%)	%64.9	%61.2	-
الشيكات المعادة لأسباب أخرى			
العدد (ألف)	76.5	74.8	%2.22-
القيمة (مليون دينار)	444.0	532.6	%19.95
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (%)	%36.2	%34.0	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (%)	%35.1	%38.8	-

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

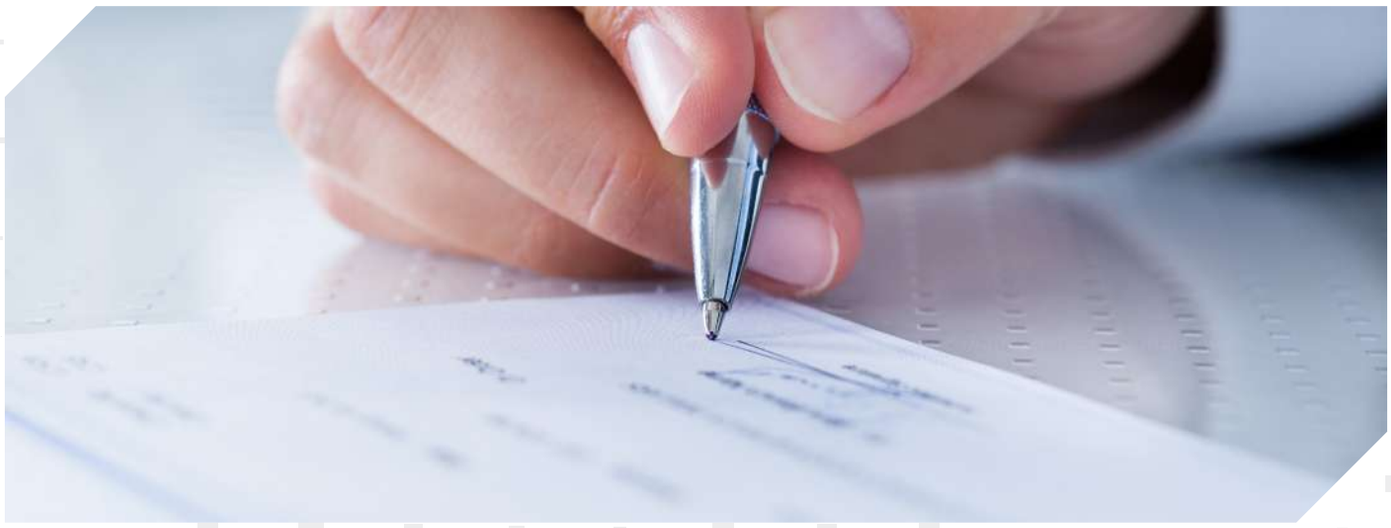

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

3

الفصل الثالث
أضواء على أبرز نشاطات وإنجازات الجمعية خلال عام **2023**

قامت الجمعية خلال عام 2023 بمناقشة ومتابعة مختلف المواضيع التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة تلك المواضيع ورفع الملاحظات حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف المواضيع

وبلغ عدد من الفعاليات والاجتماعات واللقاءات التي عقدتها الجمعية خلال عام 2023 أكثر من (30) فعالية، حضرها أكثر من (1400) شخص من البنوك والجهات الأخرى ذات العلاقة.

كما عقدت الجمعية في عام 2023 حوالي (20) اجتماعاً للجان الاستشارية في الجمعية والتي استهدفت بحث ومناقشة مختلف المواضيع ذات العلاقة بعمل البنوك وحسب اختصاصات كل لجنة، ومتابعة تنفيذ النتائج والتوصيات. وتم خلال عام 2023 إطلاق أعمال لجنة التمويل الأخضر ولجنة المسؤوليّة المجتمعيّة والاستدامة في جمعيّة البنوك.

ووقعت الجمعية خلال عام 2023 حوالي (9) مذكرات تفاهم وتعاون مع العديد من الجهات ذات العلاقة ومنها المعهد القضائي الأردني، واتحاد التأمين، والمعهد العربي للتخطيط، ومؤسسة ولي العهد، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومشروع (GAIN)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).

وأعلنت الجمعية خلال عام 2023 عن إطلاق فعاليات الإيجاز الربعي، ليكون نشاطاً جديداً يتم عقده بشكل دوري كل ربع سنة لتسليط الضوء على القضايا الهامة والجوهرية ذات العلاقة بالقطاع المصرفي. كما أعلنت عن إصدار المشهد المالي والاقتصادي (ABJ Panorama) والذي يتضمن خلاصات لإلقاء الضوء على أبرز التطورات المالية والاقتصادية في المملكة.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تناولت موضوعات وقضايا ذات علاقة بالعمل المصرفي، حيث عقدت الجمعية (32) برنامجاً تدريبياً متخصصاً خلال عام 2023، شارك فيها حوالي 550 مشاركاً من العاملين في البنوك الأعضاء. كما عقدت الجمعية حوالي 8 ورش عمل متخصصة.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام 2023 مجموعة من التقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني، وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام 2023.

أ قضايا مصرفية

الاجتماعات واللقاءات والفعاليات ذات العلاقة

قامت الجمعية خلال عام 2023 ببحث ومتابعة مختلف المواضيع والقضايا ذات العلاقة بالبنوك الأعضاء، وقامت بمناقشة تلك المواضيع وتنظيم فعاليات ولقاءات واجتماعات متنوعة لمناقشتها وبحثها. ويشار في هذا الصدد أن عدد الفعاليات والاجتماعات واللقاءات التي عقدتها الجمعية تجاوز أكثر من (30) فعالية خلال عام 2023، وحضرها أكثر من (1400) شخص من البنوك والجهات الأخرى ذات العلاقة. ويبين الجدول التالي ملخصاً بأهم الاجتماعات التي عقدت في الجمعية خلال عام 2023 مع تواريخها وأعداد الحضور.

أبرز الاجتماعات والفعاليات التي عقدتها الجمعية خلال عام 2023

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
1	اجتماع تعريفي مع مركز الملك عبدالله الثاني للتميز لتشجيع مشاركة البنوك في جائزة القطاع الخاص	2023/1/11	20
2	اجتماع مع عطوفة محافظ البنك المركزي لمناقشة مشروع تعليمات الحاكمية المؤسسية	2023/1/16	60
3	اجتماع مع شركة مكاني لمناقشة التعاون لتشجيع التحول الرقمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة	2023/1/22	25
4	الاجتماع مع ممثلي دائرة الاصدار في البنك المركزي الاردني	2023/1/18	45
5	ورشة تعريفية لمشروع AC Chain ودور الخدمات السحابية AWS في تسهيل التحول الرقمي	2023/2/14	30
6	اجتماع مع جائزة الحسين بن عبدالله الثاني المعظم للعمل التطوعي	2023/2/15	25
7	القمة المصرفية الأردنية لعام 2023	2023/2/18	50
8	جلسة حوارية حول موضوع التكنولوجيا المالية	2023/2/20	60
9	جلسات توعوية لموظفي البنوك المتعاملين بالنقد	2023/2/22	25
10	جلسات توعوية لموظفي البنوك المتعاملين بالنقد	2023/2/23	40
11	إطلاق مخرجات مشروع عيادة الأعمال	2023/2/28	60
12	جلسة حوارية لمناقشة الفرص الاستثمارية والتمويلية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	2023/3/12	50
13	لقاء مع وزارة المالية حول استيفاء رسوم طوابع الواردات على معاملات الشراء من قبل البنوك	2023/3/16	40
14	جلسة حوارية لمناقشة تطبيق احكام نظام المستفيد الحقيقي	2023/3/22	30
15	حفل الافطار على هامش إطلاق مبادرة البنوك لدعم صندوق المعونة الوطنية	2023/4/17	50

16	الاجتماع الأمني مع مديرية الأمن العام	2023/6/21	45
17	منتدى التمويل الأخضر: تهيئة المشهد	2023/7/11	50
18	جلسة حوارية بعنوان التطبيقات العملية للإجراءات الواردة في قانون الاعسار	2023/7/18	45
19	جلسة تعريفية حول وظيفة اخصائي هندسة موجهات الذكاء الاصطناعي المصرفي	2023/7/25	25
20	اجتماع مع ممثلي هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	2023/8/22	55
21	جلسة حول أهمية وجود منظومة قوية للإعسار لتسهيل الحلول للدائنين والمدينين في الأردن	2023/9/26	50
22	اجتماع لمناقشة مشروع تصنيف التعرضات الائتمانية واحتساب مخصصات التدني ازاءها	2023/9/18	60
23	اللقاء المصرفي الأردني العراقي	2023/10/2-1	150
24	اجتماع تشاوري لأحكام احتفاظ البنوك بالعقود والبيانات الرقمية والورقية	2023/10/17	55
25	ورش توعوية بالقانون المعدل لقانون الشركات	2023/11/12	35
26	اجتماع الهيئة العامة لجمعية البنوك في الأردن	2023/11/5	25
27	الايجاز الربعي-الإعلان عن رفع اسم الأردن من القائمة الرمادية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	2023/11/16	60
28	ورشة عمل حول إدارة النفايات الإلكترونية	2023/11/26	30
29	مؤتمر صحفي اسهامات الجهاز المصرفي في الاقتصاد الأردني	2023/12/4	20
30	اجتماع البنوك مع وزارة العمل/نظام العناية الطبية والوقائية للعمال في المؤسسات	2023/12/24	40

* ملاحظة: الأعداد والفعاليات أعلاه لا تشمل اجتماعات مجلس الإدارة أو اجتماعات اللجان الاستشارية في الجمعية أو البرامج والورش التدريبية.

ب اجتماعات اللجان الاستشارية في جمعية البنوك

تم خلال عام 2023 الإعلان عن إطلاق لجنتين جديدتين هما لجنة التمويل الأخضر ولجنة المسؤولية المجتمعية والاستدامة، ليصبح عدد اللجان الدائمة في الجمعية 10 لجان. وقامت الجمعية بتنظيم وعقد العديد من الاجتماعات للجان والتي استهدفت بحث ومناقشة مختلف المواضيع ذات العلاقة بعمل البنوك وحسب اختصاصات كل لجنة. حيث عقدت الجمعية 20 اجتماعاً للجان الجمعية خلال عام 2023. والجدول التالي يبين اجتماعات اللجان وعدد اجتماعاتها وتواريخها وأبرز المواضيع التي تم مناقشتها.

ملخص باجتماعات اللجان الاستشارية في جمعية البنوك

اسم اللجنة	عدد الاجتماعات	أبرز المواضيع التي تم مناقشتها	تواريخ الاجتماعات
لجنة الامتثال	3	مشروع تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك، ومضاهاة أسماء العملاء العارضين على قوائم الجزاءات لمجلس الأمم المتحدة والقوائم المحلية، والتعامل مع النقد المزيف المودع بأجهزة الصراف الآلي، واسترجاع معلومات الأفراد من شركة جوباك، وتعليمات الخدمات المالية المفتوحة، ومنصة البنك المركزي للتوقيع الموثق، واستخدام الحسابات الشخصية لغايات تجارية، والأسماء المستعارة على خدمة كليك، والشهادة المهنية لمكافحة الجرائم المالية، والكتب الواردة من البحث الجنائي ووحدة الجرائم المالية.	2023/1/9 2023/3/2 2023/12/6
اللجنة القانونية	8	موضوع ضريبة المساهمة الوطنية، ونظام سجل المستفيد الحقيقي، وامر الدفاع وموضوع حبس المدين، رفض سلطه وادي الأردن تسجيل أي عقار يحال على البنوك من خلال التنفيذ الجبري، التعديلات على مشروع قانون حماية البيانات الشخصية، الحجز على الرواتب التقاعدية المحولة للبنوك، مذكرة التفاهم مع وزارة العدل للحجز الإلكتروني، قرار محكمة التمييز بأحقية البنك برفع اسعار الفائدة، القوانين المدرجة على الدورة الاستثنائية لمجلس الامة، نظام تشكيل لجان الصحة والسلامة المهنية، ونظام العناية الطبية الوقائية والعلاجية للعمال، ومشروع قانون الإحصاءات العامة، والكفالات البنكية، وإعادة تسجيل العقارات لغير الأردنيين، وتعليمات تصنيف خطورة النشاط الاقتصادي وتعليمات تقييم المخاطر في بيئة العمل ومدى انطباقها على القطاع المصرفي.	2023/1/30 2023/3/2 2023/4/7 2023/7/4 2023/7/20 2023/7/25 2023/10/31 2023/11/7
لجنة التمويل الأخضر	3	توافق اللجنة على اطار عملها، واختيار رئيس اللجنة، وبحث سبل التعاون بين القطاع المصرفي والجمعية العلمية الملكية للترويج وتسهيل تمويل الأبنية الخضراء في المملكة، ومناقشة مسودة استراتيجية البنك المركزي للتمويل الأخضر، ومناقشة استفسارات وملاحظات لجنة التمويل الأخضر مع دائرة الاستقرار المالي/ البنك المركزي، ومتابعة مختلف المواضيع ذات العلاقة بالتمويل الأخضر.	2023/2/8 2023/3/22 2023/7/16

لجنة الموارد البشرية والتدريب	3	المقترح المقدم من Entreviable لاستحداث وظيفة اخصائي محفزات ذكاء اصطناعي مصرفي، ومشروع الكفايات Competencies، وبرنامج الدبلوم المهني المتخصص لتأهيل المصرفيين الجدد، وسير الخطة التدريبية وملاحظات الاعضاء عليها، ومناقشة، وبحث الخطة التدريبية لعام 2024 وأخذ ملاحظاتهم.	2023/3/19 2023/6/22 2023/11/29
لجنة المسؤولية المجتمعية والاستدامة	2	مناقشة هدف إنشاء اللجنة ودورها والمهام والمناطة بها، وانتخاب رئيس للجنة، وقرار مجلس إدارة الجمعية بخصوص الأسس والمعايير المعتمدة لاحتساب مساهمات البنوك في المبادرات الجماعية، والإعلان الرسمي عن بدء أعمال اللجنة، ومناقشة الورقة المفاهيمية بخصوص مبادرة البنوك حسب توصيات الاجتماع الأول.	2023/8/31 2023/10/8
لجنة تقنية المعلومات والأمن السيبراني	1	مناقشة مشروع التوقيع الرقمي وPKIمع البنك المركزي الأردني، ومناقشة قانون حماية البيانات الشخصية، وبحث ومناقشة موضوع الخدمات السحابية.	2023/7/24
عدد اجتماعات اللجان	**20**		

انطلاق أعمال "لجنة التمويل الأخضر" في جمعيّة البنوك

أعلنت جمعيّة البنوك رسميّاً عن البدء بأعمال "لجنة التمويل الأخضر" في الجمعيّة، وذلك في أعقاب انعقاد الاجتماع الأوّل للجنة، والّتي تمّ تشكيلها بموجب قرار مجلس إدارة الجمعيّة. وتضم اللجنة في عضويتها حاتم حجازي من البنك العربي، وجود دحدل من بنك الاتحاد، ووائل البياري من بنك المال الأردني، وعدي قنبر من البنك الإسلامي الأردني، وفيصل الشوبكي من البنك التجاري الأردني، وريما العبلي من بنك الإسكان للتجارة والتمويل، وفادي خليل من البنك الأردني الكويتي.

ويأتي تشكيل لجنة التمويل الأخضر لتكون اللجنة الاستشاريّة الدائمة التاسعة الّتي تمّ تشكيلها في الجمعيّة، وذلك في ظلّ تنامي الاهتمام العالميّ والمحلّيّ بموضوع التمويل الأخضر، وبالتوازي مع توجّه البنك المركزيّ الأردنيّ لإصدار استراتيجيّة للتمويل الأخضر وإدارة المخاطر البيئيّة في الأردنّ. وتهدف اللجنة لتعزيز وترويج مفهوم التمويل الأخضر وزيادة الوعي والمعرفة به لدى البنوك العاملة في المملكة، وبالشكل الّذي يمكن البنوك من تكييف سياساتها وتوجّهاتها نحو التمويل الأخضر وفقاً لأفضل الممارسات العالميّة والتجارب الفضلى في هذا المجال. وستركز اللجنة على كل ما يتعلّق بموضوع التمويل الأخضر في القطاع المصرفيّ في الأردنّ، بما في ذلك المشاركة في البرامج التدريبيّة وورش العمل المخصّصة لتدريب المدرّبين (TOT)، وإعطاء الورش والبرامج التدريبيّة لموظّفي البنوك، والمشاركة في مختلف الفعاليّات الّتي تنظّمها الجمعيّة ذات العلاقة بموضوع التمويل الأخضر، وإبداء الرأي بالمواضيع ذات العلاقة بالتمويل الأخضر. كما تشمل أعمال اللجنة إعداد وإصدار أوراق سياسات أو عمل أو أدلّة توضيحيّة أو توصيات ذات علاقة بموضوع التمويل الأخضر وبما يساعد على تعزيز وترويج مفهوم التمويل الأخضر وزيادة الوعي به لدى موظّفي البنوك.

انطلاق أعمال لجنة المسؤوليّة المجتمعيّة والاستدامة في جمعيّة البنوك

أعلنت جمعيّة البنوك في الأردنّ عن تشكيل لجنة المسؤوليّة المجتمعيّة والاستدامة، والّتي تأتي تنفيذاً لتوجيهات مجلس إدارة الجمعيّة خلال اجتماعه المنعقد في شهر آب 2023 الّذي أكّد فيه على ضرورة وجود لجنة مختصّة بالمسؤوليّة المجتمعيّة والاستدامة في الجمعيّة بهدف تعزيز ممارسات المسؤوليّة المجتمعيّة وتوجيهها نحو الأولويّات والرؤى الوطنيّة وبالشكل الّذي يعظم الأثر الناجم عنها.

وتعتبر لجنة المسؤوليّة المجتمعيّة والاستدامة اللجنة الدائمة العاشرة في جمعيّة البنوك، وهي تضمّ في عضويّتها ممثّلين عن تسعة بنوك من مسؤولي دوائر الاتّصال المؤسّسيّ والتسويق والاستدامة في البنوك وهم: طارق الحاجّ حسن من البنك العربيّ رئيساً للجنة، وغدير البريشي من بنك الإسكان للتجارة والتمويل نائباً للرئيس. إضافة لعضويّة لارين أبو السمن من البنك الأردنيّ الكويتيّ، ورند زعيتر من بنك الاتّحاد، وباسمة الحرتانيّ من بنك الأردنّ، وتولين بارطو من كابيتال بنك، وبسّام أبو غزالة من البنك الإسلاميّ الأردنيّ، ورشا شاكر من البنك التجاريّ الأردنيّ، وخلدون ربابعة من البنك العقاريّ المصريّ العربيّ.

وعقدت اللجنة اجتماعاها الأول والذي استهدف مناقشة عدد من المواضيع الهامّة المدرجة على أجندة اجتماع اللجنة، ومنها مناقشة الأهداف والدور والمهامّ الّتي ستتولّاها اللجنة، والتعريف بالأسس والآليّات المعتمدة بخصوص مساهمات البنوك في المبادرات الجماعيّة الّتي يتمّ إطلاقها. كما تمّ خلال الاجتماع التوافق على وضع سياسة خاصّة للمسؤوليّة المجتمعيّة بحيث تتضمّن تلك الأسس المجالات والطاعات المستهدفة، وبالشكل الّذي يساهم في تعظيم الأثر الناجم عنها. كذلك تمّ خلال الاجتماع انتخاب رئيساً للجنة ونائباً للرئيس.

ج مذكرات التفاهم والتعاون التي وقعتها جمعية البنوك خلال عام 2023

اتفاقية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف زيادة تمكين المرأة من خلال الشمول المالي والقيادة والتعليم

وقعت جمعية البنوك في الأردن يوم الخميس الموافق 2023/2/22 اتفاقية شراكة وتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) تهدف لتمكين المرأة من خلال الشمول المالي والقيادة والتعليم. ووقع الاتفاقية الدكتور ماهر المحروق مدير عام جمعية البنوك والسيد نيكولاس بورنيات ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن لدعم المشاركة الاقتصادية للمرأة في القطاع الخاص.

وتتضمن الاتفاقية ثلاثة محاور رئيسية تصب في زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة. حيث يهدف المحور الأول لدعم المرونة والاستدامة المالية للمؤسسات المملوكة للنساء، مع التركيز على قطاع رياض الأطفال والمشاريع الصغيرة التي تملكها النساء. أما المحور الثاني فيستهدف توفير التدريب والتأهيل اللازم والمتخصص للنساء لمساعدتهن الوصول إلى مناصب قيادية في مجالس إدارات الشركات. أما المحور الثالث فقد استهدف تعزيز الثقافة المالية لدى النساء والشباب من خلال تطوير وزيادة المحتوى التعليمي المتوفر على منصة الوعي المالي (FINAPP)، ورفدها بمواد تعليمية جديدة وإعادة تصميمها وإخراجها بطريقة أكثر جاذبية.

اتفاقية تعاون مشترك بين اتحاد التأمين وجمعية البنوك على هامش أعمال المؤتمر الدولي التاسع للتأمين

في إطار تعزيز العلاقات بين قطاع التأمين والقطاع المصرفي وتبادل الخبرات العلمية والبشرية والتعاون المشترك في سبيل تحقيق الاهداف المشتركة وعلى هامش افتتاح اعمال

المؤتمر الدولي التاسع للتأمين مؤتمر العقبة 2023 تحت شعار (معا نصنع المستقبل) والذي ينظمه الاتحاد الاردني لشركات التأمين بالتعاون مع الاتحاد العام العربي للتأمين، تم يوم الاثنين الموافق 2023/5/15 توقيع اتفاقية تعاون بين الإتحاد الأردني لشركات التأمين وجمعية البنوك.

وجاء توقيع هذه الاتفاقية ضمن جهود الاتحاد للتنسيق مع شركاء الخدمة لتوفير خدمات مالية ومصرفية خاصة ان القطاعين التأميني والمصرفي يشتركان في أمور عديدة منها خضوعهما تحت رقابة البنك المركزي الأردني ووجود مستقبل كبير للتعاون بين الطرفين للاستفادة من البنوك كقنوات توزيع للمنتجات التأمينية خاصة متناهية الصغر Microinsurance بالإضافة إلى أن الخدمات التأمينية مكملة للخدمات المصرفية التي توفرها البنوك مثل القروض السكنية وقروض السيارات أو وثائق التأمين البحري على البضائع الممولة بموجب الاعتمادات المستندية من البنوك.

وتهدف الاتفاقية لتوفير إطار عام لتسهيل التعاون بين الاتحاد والجمعية واقامة العديد من الأنشطة المشتركة مثل الدورات التدريبية وورش العمل ومؤتمرات كما تضمنت الاتفاقية عدد من المميزات للطرفين.وقع الاتفاقية من جانب الاتحاد الاردني لشركات التأمين الدكتور مؤيد الكلوب مدير الاتحاد ومن جانب جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق مدير عام الجمعية.

◆ اتفاقية تعاون مع جامعة الشرق الأوسط

وقّعت جامعة الشرق الأوسط اتفاقية تعاون مع جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 10 تموز 2023، بهدف توطيد وتأطير التعاون المنشود بينهما بما يصب في خدمة القطاع المصرفي والجامعة. ويأتي توقيع اتفاقية التعاون لتعزيز الترابط بين القطاع المصرفي والأكاديمي؛ من خلال توفير الكوادر الشبابية المؤهلة لرفدها إلى سوق العمل المصرفي، إضافة الى تجويد مخرجات البحث العلمي من الخلال الدراسات والأبحاث المشتركة بين الجامعة والجمعية.

ووقع المذكرة رئيسة الجامعة الأستاذة الدكتورة سلام المحادين، ومدير عام الجمعية الدكتور ماهر المحروق. وتضمنت الاتفاقية على التعاون بين الفريقين في إعداد ونشر الدراسات والأبحاث المشتركة وتبادل المشاركة بالأنشطة والفعاليات، والتعاون في تطوير المساقات والبرامج الاكاديمية ذات العلاقة بالقطاع المصرفي لتحسين الموائمة بين مخرجات القطاع الأكاديمي واحتياجات سوق العمل المصرفي، إضافة للتعاون في تعميم البرامج الاكاديمية والخصومات التشجيعية المقدمة لأبناء العاملين في القطاع المصرفي.

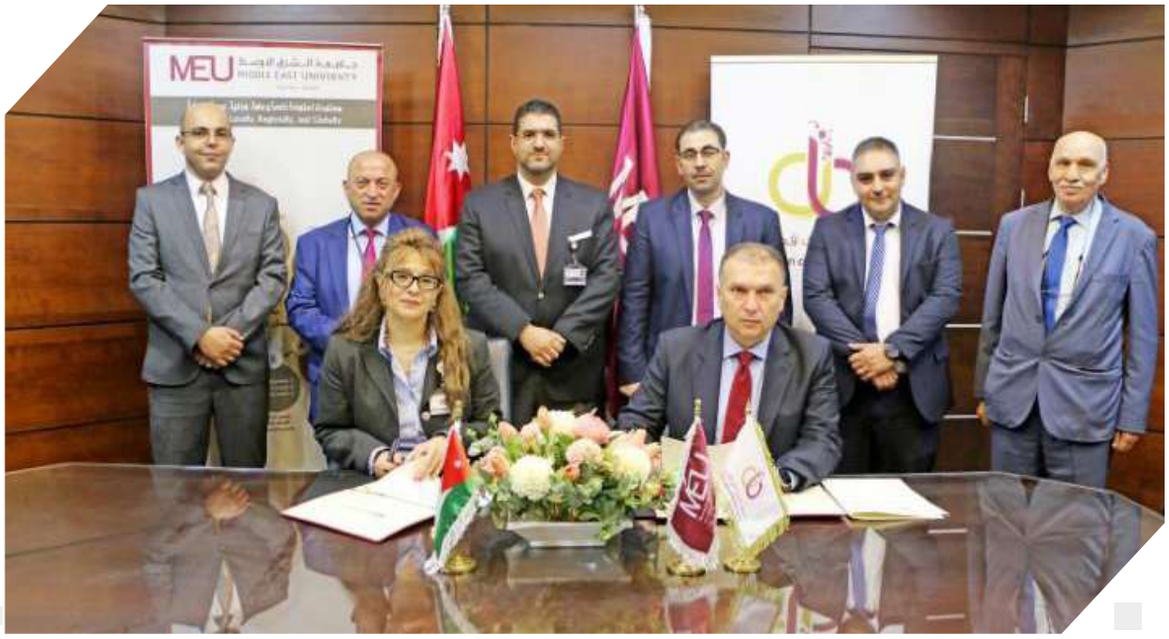

مذكرة تفاهم مع مؤسسة ولي العهد

وقعت مؤسسة ولي العهد بتاريخ 24 أيلول 2023 مذكرة تفاهم مع جمعية البنوك في الأردن في مقر مؤسسة ولي العهد. ووقعت المذكرة نيابة عن مؤسسة ولي العهد الدكتورة تمام منكو، المديرة التنفيذية للمؤسسة، وعن جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق، مديرها العام.

وتهدف المذكرة إلى التعاون بين الطرفين في مجال نشر الثقافة المالية بين الشباب الأردني وتعزيز المعارف والمفاهيم المالية بين فئات المجتمع من خلال الوصول للمجتمعات المحلية عبر مكاتب وموظفي المؤسسة في الميدان.

مذكرة تفاهم مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وقعت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجمعية البنوك في الأردن يوم الخميس الموافق 5 تشرين الأول 2024 مذكرة تفاهم بين الطرفين وذلك في مقر جمعية البنوك. وهدفت هذه المذكرة لتأطير التعاون والتنسيق بين الطرفين في مجالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح وما يتطلبه ذلك من شراكة ما بين القطاعين العام والخاص في مجال بناء القدرات. كما استهدفت المذكرة مأسسة التعاون بين الطرفين في مختلف المجالات ذات العلاقة وخصوصاً في مجالات تبادل الدراسات وعقد الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية لموظفي البنوك فيما يدخل في اختصاص الوحدة.

ووقع المذكرة رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سعادة السيدة سامية أبو شريف، والمدير العام لجمعية البنوك في الأردن سعادة الدكتور ماهر المحروق.

اتفاقية المرحلة الثانية من التعاون المشترك مع مشروع (GAIN)

وقعت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 20 كانون اول 2023 اتفاقية المرحلة الثانية من التعاون المشترك مع مشروع تعزيز الأنشطة الخضراء في المنشآت الصناعية في الأردن المنفذ من قبل التعاون الدولي الألماني (GIZ) وبدعم من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). حيث تضمنت مجالات التعاون بين الطرفين حسب الاتفاقية في العمل على تسهيل الوصول إلى التمويل الأخضر للشركات الصناعية من خلال المساهمة في بناء الأطر التمويلية الملائمة، وتشبيك الفرص الخضراء

في المصانع الأردنية مع القطاع المصرفي، بالإضافة الى العمل بتشاركية مع الجهات الأخرى المزودة للتكنولوجيات الخضراء لدعم معرفتهم وخبراتهم بالمتطلبات التمويلية الخضراء.

يذكر أن المشروع يهدف وبالشراكة مع الجهات المعنية الى تعزيز الأنشطة الخضراء في المنشآت الصناعية وتعزيز توجه المملكة نحو الاقتصاد الاخضر خصوصا لبعض القطاعات الصناعية الفرعية، والتي تعد من بين أكثر القطاعات عرضة للمشاكل البيئية. حيث يساهم ذلك في الحفاظ على الموارد الطبيعية بالإضافة إلى استغلال فرص النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات الصديقة بالبيئة وخلق فرص العمل الخضراء.

اتفاقية تعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بهدف تعزيز ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)

وقعت جمعية البنوك في الأردن ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) اتفاقية تعاون تهدف إلى بناء ودعم قدرات الجمعية في مجال تعزيز ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) في القطاع المصرفي الأردني ورفع مستوى الوعي حول الحوكمة البيئية والاجتماعية وذلك بتاريخ 21 كانون الثاني 2023. ويأتي توقيع الاتفاقية في إطار الجهود العالمية المبذولة لتعزيز الممارسات الاجتماعية والبيئية والحوكمة في مختلف المجالات، وفي ضوء التزام جمعية البنوك بتعزيز التنمية المستدامة في المملكة الأردنية الهاشمية، وتعزيز دور البنوك كجهات فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في بناء مستقبل أفضل للمجتمعات التي تخدمها.

مذكرة تفاهم مع المعهد العربي للتخطيط في الكويت

وقعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم مع المعهد العربي للتخطيط في الكويت وذلك بتاريخ 2023/12/26 وذلك بهدف تطوير العمل التدريبي في المجال الريادي والعمل الاستشاري والتوعية المالية. وترتكز أوجه التعاون مع المعهد على مجالات تطوير العمل في المجال الريادي وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة والثقافة المالية والتوعية المالية.

د نشاطات وأخبار متنوعة

جمعية البنوك تعقد اجتماع الهيئة العامة العادية للعام 2023

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الثلاثاء الموافق 2023/3/21 اجتماع الهيئة العامة العادي عبر تقنية الاتصال المرئي (ZOOM)، برئاسة رئيس جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم وبحضور كافة البنوك العاملة في المملكة.

وناقشت الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام 2022، وبياناتها المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31، وقد أقرت الهيئة الحسابات الختامية وصادقت على تقرير مدققي الحسابات، وأقرت الموازنة التقديرية للجمعية للسنة المالية 2023.

وأعرب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك، باسم خليل السالم، عن تقديره للجهود التي تبذلها إدارات البنوك لتمكين الجمعية من تحقيق اهدافها في خدمة البنوك وتلبية أهدفها. وشكر السالم البنوك ممثلة بمجالس إداراتها وإداراتها التنفيذية وكوادر الموظفين فيها على سرعة استجابتهم وتفاعلهم وتعاونهم المستمر مع الجمعية. كما شكر السالم البنك المركزي الأردني على سرعة استجابته وتواصله الفعال ودعمه التام والمستمر للجمعية. كما شكر السالم جميع العاملين في الجمعية على جهودهم التي بذلوها خلال العام في خدمة القطاع المصرفي وفي تحقيق أهداف الجمعية.

جمعية البنوك تعقد اجتماع هيئة عامة غير العادي في تشرين الثاني 2023

عقدت الهيئة العامة لجمعية البنوك في الأردن اجتماعاً غير عادي يوم الأحد الموافق 5 تشرين الثاني 2023، والذي تم فيه التوافق على أعضاء مجلس الإدارة الجديد لجمعية البنوك، حيث تم تسمية تسعة بنوك وفازت بالتزكية بعضوية المجلس وهي: البنك العربي، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الإسلامي الأردني، بنك الاتحاد، بنك الاستثمار العربي الأردني، البنك الأردني الكويتي، البنك الأهلي الأردني، وبنك المال الأردني (كابيتال بنك)، وبنك لبنان والمهجر.

وكانت الهيئة العامة لجمعية البنوك في الأردن قد التأمت في اجتماعها غير العادي لانتخاب مجلس إدارة جديد للجمعية وذلك عملاً بنص المادة (4-أ) من النظام المعدل لنظام جمعية البنوك لسنة 2023. حث نصت المادة (4-أ) من النظام المعدل بأنه على المجلس الحالي دعوة الهيئة العامة للانعقاد خلال (60) يوماً من تاريخ نفاذ النظام لانتخاب مجلس إدارة جديد وفقا لأحكام النظام المعدل.

وتلا اجتماع الهيئة العامة اجتماعاً لمجلس إدارة الجمعية الجديد بحضور جميع أعضاء المجلس، والذي تم خلاله اختيار باسم خليل السالم رئيساً لمجلس إدارة الجمعية في دورته الجديدة المقبلة بالتزكية، كما اختار المجلس عمار الصفدي نائباً للرئيس.

◆ البنوك تطلق مبادرة لدعم الاسر المحتاجة بقيمة 2 مليون دينار برعاية رئيس الوزراء

برعاية رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة، أعلنت جمعية البنوك في الأردن، يوم الاثنين الموافق 17 نيسان 2023، عن إطلاق البنوك العاملة في المملكة مبادرة لدعم الأسر المحتاجة والمعوزة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية بمبلغ إجماليّ يصل إلى 2 مليون دينار. وتأتي هذه المبادرة في إطار دور البنوك المهم في المسؤوليّة المجتمعيّة، وانطلاقاً من إيمان البنوك في الأردنّ بأنّ الأعمال المجتمعيّة هي جزء أساسيّ من مسؤوليّاتها الاجتماعيّة، وأنّها ملتزمة بدعم المبادرات الاجتماعيّة والتنمويّة في المملكة الأردنيّة الهاشميّة.

واكد رئيس الوزراء أن القطاع المصرفي يعد من اهم القطاعات الرئيسة في المملكة ويعتبر من المحركات الأساسية لدعم الاقتصاد الوطني. كما لفت رئيس الوزراء الى الدور المركزي والمهم الذي لعبته البنوك في الأردن إبان أزمة وتداعيات جائحة كورونا بحيث تجاوزنا هذه الأزمة بأقل الخسائر والاضرار. مؤكداً أن البنوك تقوم بالكثير من الخدمات المقدرة في إطار المسؤولية المجتمعية مثل التي نشهدها اليوم بتوفير 2 مليون دينار لوزارة التنمية الاجتماعية.

وأكد رئيس الوزراء أن القطاع المصرفي هو قطاع أساسي في المملكة وهو رديف أساسي وممكن لاستدامة السياسة النقدية الحصيفة والمستقلة التي يتولاها البنك المركزي الأردني دوما وباقتدار.

بدورها ثمنت وزيرة التنمية الاجتماعية وفاء بني مصطفى هذه المبادرة من جمعية البنوك في الأردن بتقديم دعم مالي قدره 2 مليون دينار. وأكدت أن هذا الدعم سيسهم في دعم جهود وزارة التنمية الاجتماعية ورسالتها القائمة على الإنسانية والكرامة والأمل للفئات المستفيدة من خدمات الوزارة وبما يحفظ كرامتهم.

وقال محافظ البنك المركزيّ، الدكتور عادل شركس، إن القطاع المصرفيّ في الأردنّ كان مدركاً تماماً لأهمّيّة المسؤوليّة المجتمعيّة، فكان سباقاً في تبنّي المبادرات المجتمعيّة. لافتاً إلى قيام البنوك بتمويل صندوق الحسين للإبداع والتفوّق ودعم صندوق الأمان لرعاية الأيتام، والصندوق الأردنيّ الهاشميّ للتنمية البشريّة، إضافة لمشاريع المسؤوليّة المجتمعيّة الفرديّة والمباشرة للبنوك وفقاً لتوجّهاتها الخاصّة في دعم مجالات عديدة مثل التعليم، والصحّة، والتنمية البشريّة، والبيئة وغيرها من المجالات. مؤكداً أن إطلاق هذه المبادرة يؤكّد اهتمام البنوك وإدراكها لدورها كشريك أساسيّ مع مختلف المؤسّسات لتبنّي المبادرات الّتي تخلق قيمة اجتماعيّة مضافة.

وأعرب رئيس جمعيّة البنوك، باسم خليل السالم، عن سعادته بهذه المبادرة، مؤكّداً أنّ المسؤوليّة الاجتماعيّة للبنوك تأخذ زخماً كبيراً خلال العام بأكمله وليس خلال شهر رمضان فقط. وأكد السالم، إنّ هذا الدعم يأتي كمبادرة جماعيّة من البنوك العاملة في المملكة ضمن أدوار المسؤوليّة الاجتماعيّة المتعدّدة الّتي تمارسها البنوك، وأنّه يأتي حرصاً من البنوك في الأردنّ على مساعدة الأسر المحتاجة والمعوزة بالتزامن مع قرب نهاية شهر رمضان المبارك وقرب حلول عيد الفطر السعيد.

بدوره، أكد مدير عام جمعيّة البنوك، الدكتور ماهر المحروق، أن المسؤوليّة الاجتماعيّة في صلب مهامّ البنوك، أن متوسّط إنفاق البنوك السنويّ على المسؤوليّة الاجتماعيّة يبلغ 30 مليون دينار بنسبة تصل الى 6 بالمئة من صافي أرباح البنوك، مشيراً الى ان حجم إنفاق البنوك على المسؤوليّة الاجتماعيّة سجّل 150 مليون دينار خلال الفترة من 2018 الى 2022.

◆ جلسة حوارية تناقش خطط ومشاريع العقبة الخاصة

في إطار نهج الجمعية بالتواصل والاطلاع على احتياجات ومستجدات القطاعات الاقتصادية المختلفة في المملكة، عقدت جمعية البنوك، يوم الأحد الموافق 12 آذار 2023 جلسة حوارية لمناقشة خطط وبرامج سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وشركة تطوير العقبة، ودور البنوك في تمويل المشاريع.

وخلال الجلسة، تم الاتفاق على تشكيل لجنة من صانعي القرار في البنوك العاملة بالأردن للاطلاع على الواقع الاستثماري والتطلعات المستقبلية في العقبة.

وأكد رئيس جمعية البنوك، باسم خليل السالم، أن الرؤية الملكية واضحة اتجاه دعم العقبة لتكون مركزا عالميا للسياحة والاستثمار والتجارة. مضيفاً أن هنالك متسعا كبيرا من العمل الذي يتطلب جهود الجميع لتنفيذ المشاريع الكبرى والنوعية والاستراتيجية بحيث تتجاوز المعايير المحلية أو الإقليمية. وأشار إلى أن العقبة شهدت تنفيذ مجموعة من المشاريع، ويتوقع تنفيذ مشاريع خلال الفترة المقبلة، متطلعا إلى أن هذا اللقاء يثمر عن شراكة تمويلية بين القطاع المصرفي والمشاريع المقامة في العقبة.

بدوره، أعلن رئيس سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، نايف الفايز، عن مراجعة شاملة للإنجازات ومدى كفاءة الإنجاز ومتابعة تقييم المشاريع، مشيراً إلى التوجه نحو الانتقال الكامل لأتمتة الخدمات وتسهيل الإجراءات وتبسيطها. وتطرق الفايز إلى العديد من التطورات التي تشهدها المدينة مثل تنفيذ مركز بيانات جوجل في العقبة، والتركيز على أن تكون العقبة منطقة جذب الاستثمار، وليس منطقة عبور الخدمات اللوجستية. وأشار الفايز لرؤية التحديث الاقتصادي باعتبارها خريطة طريق لتطوير العقبة على كافة الأصعدة. وأكد الفايز أن القطاع المصرفي له دور كبير وأساسي في تمويل المشاريع.

من جهته، أكد الرئيس التنفيذي لشركة تطوير العقبة، حسين الصفدي، أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مبينا أنه تم تأسيس وحدتين لمتابعة أي ملاحظات أو مقترحات ترد من المستثمرين. ولفت جهود العقبة لتنفيذ الرؤية الملكية بتحويل العقبة إلى مركز أعمال عالمي ووجهة ترفيهية، مؤكداً أن التركيز يتم وفق 6 مجالات هي السياحة والتصنيع واللوجستيات والنقل والنمو الأخضر والمهارات والتعليم والصناعات الإبداعية.

وخلال الجلسة الحوارية التي أدارها الكاتب الاقتصادي سلامة الدرعاوي، أكد أن هنالك تباينا في الأداء والإنجاز في العقبة، موضحا أن هنالك سنوات تشهد زخما كبيرا، وفي سنوات أخرى تشهد حالة من الهدوء.

جمعية البنوك تعقد لقاءً تشاورياً حول مشروع تعليمات تصنيف التعرضات الائتمانية واحتساب مخصصات التدني

عقدت جمعية البنوك في الأردن وبالتنسيق والتعاون مع البنك المركزي الأردني لقاءً تشاوريا يوم الاثنين الموافق 18 أيلول 2023 بهدف مناقشة مشروع تعليمات تصنيف التعرضات الائتمانية واحتساب مخصصات التدني ازاءها. وحضر الاجتماع المدير التنفيذي لدائرة دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني وممثلين عن الدائرة، وممثلين عن البنوك الأعضاء من مختلف الدوائر ذات العلاقة.

وجاء عقد الاجتماع في ظل ما ورد للجمعية من ملاحظات واستفسارات عديدة من البنوك حول مشروع تعليمات تصنيف التعرضات الائتمانية واحتساب مخصصات التدني. حيث هدف الاجتماع لمناقشة وبحث مشروع التعليمات والإجابة عن أي استفسارات لدى البنوك وتوفير توضيحات كافية حولها، وبما يساعد البنوك في الخروج بملاحظاتها النهائية على المشروع.

وتم خلال الاجتماع الاستماع إلى ملاحظات البنوك الواردة على التعليمات والمقترحات بشأنها، وتم الإجابة على استفسارات البنوك حول آلية تطبيق العديد البنود الواردة في مشروع التعليمات.

القمة المصرفية الأردنية لعام 2023

انطلاقاً من حرص جمعية البنوك على تنظيم فعاليات عالية المستوى تشارك فيها القيادات المصرفية في الأردن لتبادل الحوار، وتعزيز أواصر العلاقات والتعاون بين البنوك والتباحث في مختلف المستجدات المالية والمصرفية والاقتصادية وآفاقها المتوقعة، عقدت جمعية البنوك في الأردن "القمة المصرفية الأردنية لعام 2023" والتي جمعت القيادات المصرفية في الأردن وذلك يوم السبت الموافق 18 شباط 2023 في مقر الجمعية، وبرعاية عطوفة الدكتور عادل شركس محافظ البنك المركزي الأردني. حيث يأتي عقد القمة كفعالية سنوية مستمرة في الجمعية بهدف تسليط الضوء على المواضيع الرئيسية ذات العلاقة بعمل البنوك، وهو ما يساعد القيادات المصرفية في بناء استراتيجياتها المستقبلية وتوجهاتها في ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والدولية.

واكد محافظ البنك المركزي الدكتور عادل شركس أن الاقتصاد الاردني يسير باتجاه التعافي، ويمضي قدما بإصلاحات اقتصادية على مستويات عدة، مكنته من مواجهة التحديات المحلية والاقليمية باقتدار عالي، ويتجاوب مع متطلبات

المرحلة بمرونة كبيرة، مشيراً إلى قوة الجهاز المصرفي الاردني وقدرته على التعامل مع مختلف المستجدات وتنامي دوره الفاعل في الاقتصاد الوطني، وسيره وفق اعلى درجات الحاكمية والادارة الرشيدة، الامر الذي جعله يواصل أداءه بفعالية وايجابية عالية في الاقتصاد الوطني.

وناقشت الجلسة الأولى من القمة الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتي حاضر بها الخبير الاقتصادي الدولي والممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في الأردن الدكتور كريم إسماعيل. أما الجلسة الثانية فتناولت الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على الأنظمة المصرفية الإقليمية والعالمية، وآفاق القطاع المصرفي الأردني، والتي تحدث بها السيد كريستوس ثيوفيلو نائب الرئيس والمحلل الرئيسي لمجموعة المؤسسات المالية في موديز العالمية.

واشتملت الجلسة الثالثة على عرض تقديمي حول النموذج الاقتصادي والتي تم تقديمها من قبل الدكتور نضال العزام المدير التنفيذي لدائرة الأبحاث في البنك المركزي الأردني. واختتمت القمة أعمالها بكلمة لمحافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، والتي تحدث فيها عن أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية المحلية، وتوجهات السياسة النقدية والقطاع المصرفي في الأردن في العام 2023.

◆ إطلاق النسخة الأولى من منتدى التمويل الأخضر في القطاع المصرفي 'جريفن' تحت رعاية محافظ البنك المركزي

نظمت جمعية البنوك بتاريخ 11 تموز 2023 فعاليات النسخة الأولى من منتدى التمويل الأخضر في القطاع المصرفي "جريفن" بعنوان "التمويل الأخضر: تهيئة المشهد".

وأقيم المنتدى تحت رعاية محافظ البنك المركزي، الدكتور عادل شركس، وبحضور وزير البيئة الدكتور معاوية خالد الردايدة، ورئيس جمعية البنوك باسم خليل السالم. وشارك في المنتدى العديد من قيادات القطاع المصرفي، بما في ذلك رؤساء مجالس الإدارة، والمدراء العامين في البنوك.

وأكد محافظ البنك المركزي الدكتور عادل شركس، على الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه القطاع المالي في التكيف مع تأثيرات تغير المناخ ومواجهة التحديات البيئية والاقتصادية المرتبطة به، مبيناً أن إدارة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ تتطلب من السلطات الرقابية اتخاذ إجراءات استثنائية تتضمن إدماج هذه المخاطر في سياساتها الرقابية والاحترازية، مما يسهم في توجيه البنوك والمؤسسات المالية نحو تضمين تلك المخاطر في سياساتها الائتمانية والاستثمارية، ويعزز من دور التمويل الأخضر.

وأشار المحافظ الى أبرز التطورات في هذا الإطار، ومنها العمل على إعداد إستراتيجية شاملة للتمويل الأخضر لتكون الاستراتيجية الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط. وبين شركس أن الاستراتيجية تغطي قطاع البنوك والتأمين وشركات التمويل الأصغر، وتتضمن خططًا لتعزيز التمويل الأخضر والحد من مخاطر تغير المناخ. كما أشار إلى أن البنك المركزي الأردني انضم إلى شبكة تخضير النظام المالي العالمي في عام 2021، بهدف تعزيز الاستجابة العالمية لتحقيق أهداف اتفاقية باريس للمناخ وتعزيز دور النظام المالي في إدارة مخاطر تغير النماذج وتوجيه رأس المال نحو الاستثمارات الخضراء.

من جهته، قال رئيس جمعية البنوك في الأردن، باسم خليل السالم ان منتدى التمويل الأخضر يعقد لأول مرة في جمعية البنوك، لافتا الى أن التمويل الأخضر والقطاعات الخضراء لهما دور حاسم في الاقتصاد الأردني وفي تعزيز النمو الاقتصادي، والتعامل مع التحديات الكبرى. وتحدث السالم عن الجهود التي بذلها البنك المركزي الأردني في التحضير لإطلاق استراتيجية التمويل الأخضر، معتبرًا أن الجمعية حرصت على تبني وترويج مفهوم التمويل الأخضر، وهو ما دعا إلى إطلاق لجنة التمويل الأخضر. كما أشار السالم إلى تعاون الجمعية مع مشروع تعزيز الأنشطة في المنشآت الصناعية في الأردن لتقديم برامج تدريب متخصصة لأعضاء اللجنة لتدريب المدربين في مجال التمويل الأخضر. واختتم السالم بالإشارة إلى أن هذا المنتدى يعد محاولة لتوفير أرضية للحوار بين مختلف أصحاب العلاقة وضمان تكامل وتناسق الجهود المبذولة من البنك المركزي والبنوك والجهات الحكومية، مضيفًا أن المنتدى يستهدف توفير الزخم الكافي لإدماج مفهوم التمويل الأخضر ضمن التوجهات الاستراتيجية للبنوك.

وتضمن المنتدى جلستان رئيسيتان، حيث تحدث في الجلسة الأولى المدير التنفيذي لدائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي، محمد عمايرة، عن الخطوات التي اتخذها البنك المركزي الأردني في مجال التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ. أما الجلسة الثانية فقدمها البروفيسور أولف موسلينر، الخبير الألماني وأستاذ في كلية فرانكفورت للتمويل والإدارة، حول التمويل الأخضر وأبرز التحديات.

وتضمن البيان الختامي للمنتدى الإعلان عن إطلاق المنتدى كمنتدى سنوي تحت شعار (جريفن-GREEFIN) بحيث يتناول في كل سنة احدى المواضيع المتعلقة بالتمويل الأخضر.

جمعية البنوك تعقد اللقاء المصرفي الأردني العراقي الأول

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الأحد الموافق 2023/10/1، اللقاء المصرفي الأردني العراقي الأول، تحت رعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس ومحافظ البنك المركزي العراقي علي محسن العلاق، وذلك بحضور السفير الأردني في العراق، منتصر العقلة، ورئيس جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم وعدد من رؤساء مجالس إدارة البنوك في الأردن والعراق.

وعلى هامش اللقاء، وقعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم مع نظيرتها رابطة المصارف الخاصة العراقية، بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين بما يخدم مصالح القطاعين المصرفيين في البلدين.

وتم تنظيم جلسة حوارية أدارها الكاتب الاقتصادي سلامة الدرعاوي، وشارك فيها محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، و محافظ البنك المركزي العراقي علي محسن العلاق، ووزير الصناعة والتجارة والتموين يوسف الشمالي، ووزير الاقتصاد الرقمي والريادة أحمد الهناندة، ووزيرة الاستثمار خلود السقاف.

جمعية البنوك تطلق الإيجاز الربعي الأول وتناقش رفع اسم الأردن من القائمة الرمادية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أطلقت جمعية البنوك في الأردن فعاليات الإيجاز الربعي، وهو نشاط جديد يُقام بشكل دوري كل ربع سنة، ويأتي في إطار سعي الجمعية لتقديم أحدث التطورات والمستجدات المصرفية والمالية والاقتصادية على المستويين المحلي والدولي، وتسليط الضوء على القضايا الهامة والجوهرية ذات العلاقة بالقطاع المصرفي.

ونظراً لتزامن إطلاق الإيجاز الربعي مع الإعلان عن رفع اسم الأردن من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي "فاتف"، فقد خصصت الجمعية الإيجاز الربعي الأول والذي عقد يوم الخميس الموافق 16 تشرين الثاني 2023 في مقر الجمعية، ليتناول الإعلان عن رفع اسم الأردن من القائمة الرمادية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بحضور محافظ البنك المركزي، الدكتور عادل شركس، ورئيس وأعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورئيس جمعية البنوك باسم خليل السالم، إضافة لحضور حشد رفيع المستوى من رؤساء المجالس والمدراء العامين والرؤساء التنفيذيين في البنوك وممثلي القطاع المالي والقطاع الخاص في المملكة، والمؤسسات الدولية.

وأعرب محافظ البنك المركزي، الدكتور عادل شركس، عن اعتزازه بالإنجاز الوطني الكبير الذي حققته اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بدعم من كافة المؤسسات الوطنية الأردنية. كما أعرب عن تقديره لجمعية البنوك في الأردن ورئيس مجلس إدارتها، وللجنة الوطنية وكافة الأعضاء المعنيين على جهودهم المتواصلة في هذا الشأن. وأوضح شركس أن الأردن تمكن من تحقيق تقدم كبير في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وانتشار الأسلحة، من خلال تنفيذ استراتيجيات فعّالة ومتوافقة مع المعايير الدولية، حيث تضمنت هذه الجهود تقديم تقارير متابعة دقيقة وفعالة، مما أدى إلى رفع اسم الأردن من القائمة الدولية للدول تحت المتابعة المتزايدة قبل الموعد المحدد، ما يعكس الالتزام والمهنية العالية للأردن في هذا المجال.

وتحدث الدكتور شركس، عن الدور المحوري الذي لعبته مختلف المؤسسات الأردنية في تحقيق إنجاز كبير بإزالة اسم الأردن من القائمة الرمادية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كما شدد على أهمية الدور الذي لعبته المؤسسات المالية وغير المالية في تطبيق الإجراءات الوقائية.

من جانبه، أشاد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك، باسم خليل السالم، بجهود اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ووحدة مكافحة غسيل الأموال التي أسهمت بشكل كبير في هذا الإنجاز. مؤكداً أن هذا الإعلان يعكس التقدم الكبير الذي أحرزته المملكة في تعزيز نظامها المالي والاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

من جانبها، أشادت رئيسة وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سامية أبو شريف، بالجهود المشتركة للمؤسسات الوطنية والقطاع الخاص في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وأوضحت أن التطورات القانونية التي شهدها الأردن في الفترة الأخيرة تتوافق مع أحدث المعايير الدولية، مشيرةً إلى الدور الرئيسي للجنة الوطنية ووحدة مكافحة غسل الأموال في هذا السياق. وتطرقت كذلك إلى المهام الرئيسية للوحدة، والتي تشمل تلقي الإخطارات المشبوهة، خاصة من القطاع المصرفي، وتنفيذ التعاون المحلي والدولي، وتطبيق العقوبات المالية المستهدفة وفقًا لقرارات مجلس الأمن. كما أكدت على أهمية تطبيق الإجراءات الإلكترونية في تحديث العمليات الرقابية والتنفيذية.

اتحاد المصارف العربية ينظم ملتقى "الحوكمة والمخاطر والامتثال" بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن

عقد اتحاد المصارف العربية وبالتعاون مع البنك المركزي الاردني وجمعية البنوك في الأردن ملتقى "الحوكمة، المخاطر والامتثال" وذلك خلال الفترة 19-20 حزيران وبمشاركة واسعة من البنوك في الأردن.

وتضمن افتتاح الملتقى على كلمات رئيسية لكل من عطوفة الدكتور عادل شركس محافظ البنك المركزي الأردني، ومعالي السيد باسم خليل السالم رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، وسعادة السيد وسام فتوح أمين عام اتحاد المصارف العربية.

وأكد محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، في كلمته الافتتاحية أن الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال تعد من العناوين الأساسية لنجاح المؤسسات وتحديداً للمؤسسات المالية. وبين أن البنك المركزي الأردني عمل على مدار أكثر من عقدين على تجذير مفهوم الحوكمة في المؤسسات المالية وذلك من خلال عدة إصدارات من تعليمات الحوكمة للمؤسسات المالية الخاضعة لرقابه البنك المركزي، لافتاً إلى أن البنك المركزي مستمر بتحديث تلك التعليمات وفق أفضل الممارسات العالمية المتعارف. وأكد شركس أن البنك المركزي يركز في عمله في مجال الحوكمة على دعم الاستثمار في رأس المال البشري، وتمكين المرأة، وحماية البيئة وحماية الحقوق الاجتماعية للعاملين والمتعاملين مع المؤسسات المالية، مؤكداً على ضرورة الخروج من الأنماط التقليدية في إدارة المؤسسات في الدول العربية من خلال التطبيق السليم لأفضل الممارسات في مجال الحوكمة.

من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك ،باسم خليل السالم، أن قضايا الحوكمة والمخاطر أصبحت محط اهتمام بالغ للمؤسسات المالية التي تعمل في بيئة تنظيمية ورقابية عالية التطور والتعقيد وتتميز بتعدد التشريعات والتعليمات التي تحكمها، مضيفاً أن نموذج الحوكمة والمخاطر والامتثال يشكل نهجا متكاملاً وشاملاً يضمن للمنظمات لاتخاذ القرار الصحيح وبما ينسجم مع مستويات المخاطر والتزامها بسياساتها الداخلية والتشريعات الخارجية من خلال المواءمة بين الاستراتيجيات والعمليات التكنولوجية والأفراد، وبالتالي تحسين الكفاءة والفعالية.

جمعية البنوك تناقش الموازنة العامة وآفاق الاقتصاد الأردني والدين العام في محاضرة نظمها منتدى الفكر العربي

عقد منتدى الفكر العربي، يوم الخميس 2023/1/12 لقاءً حوارياً وجاهياً وعبر تقنية الاتصال المرئي، حاضر فيه المدير العام لجمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق حول "الموازنة العامة وآفاق الاقتصاد الأردني والدين العام في عام 2023"، وشارك بالمداخلات، في هذا اللقاء الذي أداره الوزير الأسبق ونائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية سابقاً وعضو المنتدى الدكتور محمد الحلايقة، الكاتب والصحفي والمحلل الاقتصادي سلامة الدرعاوي.

واستعرض المحروق مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2023 والافتراضات التي يقوم عليها في سياق الظروف الاقتصادية التي تؤثر على المملكة، مؤكداً ضرورة التركيز على مؤشرات الدين العام لضمان بقائه ضمن مستوياتٍ مستدامة، والتفريق بين الاستدانة لسد العجز والاستدانة للتعزيز النمو الاقتصادي. كما تحدث حول هامش المرونة المتاح في الموازنة، مؤكداً أهمية التوجه نحو تنويع مصادر الإيرادات في الدولة وخصوصاً أن الاعتماد على الضرائب يعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات. كما استعرضت المحاضرة مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية وتوجهات الموازنة العامة وآفاق الدين العام المتوقع، وارتباط الموازنة بمسارات التحديث الاقتصادي وتطوير القطاع العام.

وناقش المتداخلون مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023، وأبرز محركات الموازنة والتحديات الحالية والمستقبلية، والنفقات الرأسمالية وإجمالي النفقات، ونسب النفقات الجارية والدين العام، وأهمية البحث عن مصادر تمويل أخرى للإيرادات وتفعيل دور الاستثمار، مؤكدين أن التزام الحكومة في تنفيذ الموازنة يمكن أن يضع الاقتصاد الأردني على المسار الصحيح.

بحث أوجه التعاون المحتملة بين جمعية البنوك في الأردن واتحاد مصارف الكويت

ضمن نهج الجمعية في التعاون وبناء الشراكات مع المؤسسات العريقة، وفي خطوة لتعزيز العلاقة بين جميعة البنوك في الأردن واتحاد المصارف الكويتية، التقى مدير عام جمعية البنوك في الأردن مع الدكتور حمد الحساوي أمين عام اتحاد مصارف الكويت في شهر كانون الأول 2023، وذلك بهدف بحث ومناقشة أوجه التعاون المحتملة بين جمعية البنوك في الأردن واتحاد مصارف الكويت.

حيث تم التأكيد خلال اللقاء على ترحيب الجمعية بتفعيل وزيادة التنسيق والتعاون والعمل المشترك وتبادل الخبرات بين الجمعية والاتحاد وبالشكل الذي يساهم في تحقيق المصالح المشتركة للقطاعين المصرفيين في البلدين الشقيقين.

وتم خلال اللقاء استعراض أهداف جمعية البنوك في الأردن والخدمات التي تقدمها للبنوك وأبرز الأنشطة والمنجزات الخاصة بالجمعية. كما تم أيضاً مخاطبة اتحاد المصارف الكويتية واقتراح توقيع مذكرة تفاهم بين الجمعية والاتحاد تتضمن زيادة التعاون في مجال تبادل الخبرات وتنفيذ الفعاليات المصرفية المشتركة التي تهم القطاعين المصرفيين الأردني والكويتي، إضافة لتبادل الدراسات والتقارير المنشورة من قبل الفريقين، وأي مجالات تعاون أخرى ذات علاقة.

جمعية البنوك تشارك في أعمال المؤتمر المصرفي العربي لعام 2023 في الرياض

شاركت جمعية البنوك في أعمال المؤتمر المصرفي العربي لعام 2023 بعنوان "الآفاق الاقتصادية العربية في ظل المتغيرات الدولية" الذي نظمه اتحاد المصارف العربية في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية يومي 4 و5 أيلول 2023، وتحت رعاية وحضور محافظ البنك المركزي السعودي الأستاذ أيمن بن محمد السياري، ومشاركة عدد كبير من قيادات القطاع المصرفي والمالي العربي والدولي.

وشاركت الجمعية ممثلةً بمديرها العام الدكتور ماهر المحروق في جلسة "فرص النمو الاقتصادي في الدول العربية"، حيث تناول أبرز التحديات في مجال النمو والتنمية التي تواجه المنطقة العربية، وبين دور السياسات المالية والنقدية في تسخير أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية وفي مقدمتها تحقيق التنمية ومعالجة التحديات الاقتصادية وإعادة توجيه الاقتصاديات العربية للمسار الصحيح. كما أشار إلى دور المصارف المركزية العربية في الحفاظ على موقف متوازن ومرن إزاء التطورات والمستجدات الاقتصادية المحلية والعالمية، وهو ما ساهم في دعم النمو الاقتصادي في الدول العربية. لافتاً أن تدابير السياسة النقدية تراوحت من السياسات التيسيرية لدعم النمو الاقتصادي إلى السياسات المتشددة لمواجهة التضخم وارتفاع الأسعار. وأشاد المحروق بدور البنك المركزي الأردني ونجاح سياسته النقدية في الحافظ على الاستقرار النقدي والحفاظ على جاذبية الدينار كعملة ادخارية. كما تم الإشارة لمساهمة المصارف العربية في تمويل النمو والتنمية بالتركيز على دور القطاع المصرفي العربي في توفير التمويل اللازم للقطاعات ذات الأولوية. واستعرض مدير عام الجمعية دور البنوك في الاردن بتوفير التمويل للأفراد والقطاعات الاقتصادية والحكومة والشركات الصغيرة والمتوسطة. مشيراً إلى المبادرات النوعية التي قامت بها البنوك في هذا المجال.

جمعية البنوك تشارك في فعاليات منتدى المال والأعمال الأردني- العراقي

شاركت جمعية البنوك في فعاليات منتدى المال والأعمال الأردني- العراقي الذي نظمه مجلس الأعمال العراقي في عمان، حيث قدم مدير عام الجمعية ورقة عمل في جلسة "الاستثمار في القطاع المالي والمصرفي الفرص والتحديات والتجارب وقصص النجاح" أشار فيها إلى أن السوق العراقية من أهم الأسواق العربية للبنوك الأردنية، بفعل العلاقات الاقتصادية والتجارب الكبيرة التي تربط البلدين. وبين أن البنوك الأردنية تعمل في العراق من خلال ملكية مباشرة في البنوك العراقية، أو من خلال إنشاء الفروع ومكاتب التمثيل، مبيناً أهم العوامل التي تعزز الوجود المصرفي الأردني في العراق.

◆ جمعية البنوك تلقي الضوء على دور البنوك في الاقتصاد الوطني بمناسبة اليوم العالمي للبنوك

بمناسبة اليوم العالمي للبنوك والذي حددته الأمم المتحدة بتاريخ يوم الرابع من كانون الأول، قامت جمعية البنوك بعقد لقاء صحفي تضمن عرض فيديو عن نشأة وتطور وتاريخ القطاع المصرفي في الأردن، إضافة للإعلان عن نتائج الدراسة التي نفذتها الجمعية تحت عنوان "إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي: تحليل شامل للمساهمة والاثر"، وذلك بهدف إلقاء المزيد من الضوء على الدور المحوري للقطاع المصرفي في الاقتصاد الأردني، لا سيما وأن الاقتصاد الأردني يعتبر اقتصاداً مرتكزاً على البنوك والتي تشكل أكثر من 97% من القطاع المالي في الأردن.

وقد أظهرت الدراسة أن القطاع المصرفي يعتبر من أعلى القطاعات الاقتصادية خلقاً للقيمة المضافة، وأن مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى قرابة 8.0% نظراً لحجم القطاع وترابطه الوثيق مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يجعل القطاع المصرفي من القطاعات المؤثرة على النشاط الاقتصادي الشامل في المملكة.

كما أكدت الدراسة أن كل دينار يتم انفاقه في القطاع المصرفي يسهم في الاقتصاد الوطني بشكل مباشر وغير مباشر بحوالي 1.5 دينار، وذلك من خلال احتساب قيمة مضاعف الانفاق للقطاع المصرفي. وأظهرت كذلك أن القطاع المصرفي يمتلك دوراً واضحاً في خدمة كافة شرائح المجتمع الأردني، حيث يوفر الجهاز المصرفي العديد من الخدمات المالية للأفراد والتي تمكنهم من تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستهلاك المحلي وبالتالي تعزيز الطلب الكلي في الاقتصاد، وبما ينعكس على تحفيز النمو الاقتصادي. كما تناول المؤتمر الصحفي الدور الاجتماعي للقطاع المصرفي، وإنفاق البنوك على المسؤولية المجتمعية والذي بلغ حوالي 30 مليون دينار سنوياً ويشكل 5-6% من الأرباح الصافية للبنوك بعد الضريبة.

كذلك أظهرت الدراسة أن زيادة التسهيلات الائتمانية بنسبة 10% تؤدي لزيادة معدل النمو الاقتصاد بحوالي 2.7%، وأن العلاقة بين النمو في التسهيلات الائتمانية وبين النمو في الناتج المحلي الاجمالي هي علاقة إيجابية. وبينت الدراسة أن حجم التمويل المقدم من البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لدور القطاع المصرفي في توفير التمويل للحكومة، وكذلك دور البنوك في السوق المالي. وأظهرت الدراسة أيضاً المرتبة المتميزة للقطاع المصرفي الأردني في العديد من التقارير الدولية، والسمعة العريقة للقطاع المصرفي الأردني دولياً والذي تم تصنيفه بالقطاع السليم والآمن، إضافة لتمتعه بالصلابة وبمستويات عالية من رأس المال والسيولة الملائمة والتي تمكنه من الصمود وتحمل الصدمات الخارجية، وذلك حسب نتائج تقييم القطاع المالي (FSAP) من صندوق النقد الدولي.

إطلاق مخرجات مشروع عيادة الأعمال بالشراكة ما بين جمعية البنوك ومنظمة العمل الدولية

أطلقت جمعية البنوك في الأردن ومنظمة العمل الدولية يوم الثلاثاء الموافق 28 شباط 2023 مخرجات مشروع عيادة الأعمال، والتي تم انشاؤها بموجب اتفاقية شراكة بين جمعية البنوك ومنظمة العمل، وتم تنفيذها من خلال جمعية الخبراء المصرفيين. وقد جاء إطلاق عيادة الأعمال في ظل التحديات المتزايدة التي واجهتها صاحبات رياض الاطفال، إضافة لقلة الحلول أو المبادرات الداعمة لهن في تلك الظروف، وهو ما دفع منظمة العمل الدولية لعقد اتفاقية مع جمعية البنوك لإطلاق مشروع عيادة الأعمال (Business Clinic).

وتمكنت عيادة الأعمال خلال مدى زمني يقارب ستة أشهر من تأهيل ومساعدة (24) صاحبة روضة واللواتي استفدن من كافة الخدمات الفنية والمالية التي قدمتها العيادة لدعم استدامة تلك الروضات. هذه الروضات توظف 110 مقدمة رعاية وتخدم حوالي 720 طفل.

يشار في هذا الصدد أن البنوك في الأردن تلعب دوراً كبيراً في التمكين الاقتصادي للمرأة، من خلال توفير منتجات وحسابات بنكية وبطاقات ائتمانية مخصصة للنساء، وإطلاق العديد من المبادرات الهادفة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة مثل دعم المشاريع المملوكة من النساء، ودعم التوظيف المحلّي للنساء، وإنشاء مراكز خدمات، ودعم المؤسسات والجمعيات التي تُعنى بالمرأة. وتشكل النساء ما نسبته 36% من عدد المودعين في البنوك، وما نسبته 21% من عدد المقترضين.

هـ الفعاليات والأنشطة التدريبية

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2023 مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تستهدف تعزيز وتطوير الموارد البشرية في البنوك الأعضاء ورفع كفاءتها، وإكسابها المعارف والمعلومات المتعلقة بمختلف التطورات والمستجدات في المجالات ذات العلاقة بالعمل المصرفي. وفيما يلي نستعرض أهم هذه الفعاليات والأنشطة التدريبية:

1. الدورات التدريبية

عقدت الجمعية (32) برنامجاً تدريبياً متخصصاً خلال عام 2023، منها 9 برامج تم تنفيذها بالتعاون مع جهات مانحة. وقد بلغ عدد المشاركين في البرامج التدريبية المنفذة حوالي 550 مشاركاً من العاملين في البنوك الأعضاء.

ملخص الأنشطة التدريبية في الجمعية للعام 2023

ملخص البرامج التدريبية المنفذة خلال عام 2023

البرنامج التدريبي	تاريخ الانعقاد	عدد الساعات التدريبية
1. غسل الأموال القائم على التجارة	2023/1/9-8	8
2. تدريب المدربين ToT التمويل الأخضر	2023/1/19-16	20
3. تطبيقات التكنولوجيا المالية	2023/1/31-30	8
4. Expletory Data Analysis	2023/2/14-12	15
5. التطور التاريخي لأعمال البنوك الرقمية	2023/2/21-20	8
6. المتطلبات اللازمة لتطوير منظومة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك	3/2023/16-14	12
7. المتطلبات اللازمة لتطوير منظومة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك	2023/3/21-19	12
8. التكنولوجيا المالية والابتكار	2023/5/4-2	12
9. Governance, Risk and Compliance-GRC	2023/5/17-15	15
10. الخدمات المالية والمصرفية المفتوحة	2023/6/7-6	8
11. أفضل الممارسات الدولية والحالات العملية المتعلقة بالحوكمة على البنوك	2023/6/13-11	12
12. Operational Risk Management - RCSA	2023/6/21-19	12
13. تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعرف على المستفيد الحقيقي	2023/7/5-3	12
14. Fintech Disruption: Exploring Fintech Innovation and the Fintech Driven Future of banks	2023/7/18-17	8
15. إدارة مخاطر العملاء والاستعلام الائتماني	2023/8/16-14	12
16. Practical Cyber Intelligence Gathering in Penetration Testing	2023/8/23-21	8
17. الدليل الارشادي: مكافحة الاحتيال المالي في نظام المدفوعات الوطني	2023/8/30-28	12
18. الحلول القانونية والمالية للتعامل مع مخاطر التمويل العقاري المصرفي في ضوء تعليمات البنك المركزي الاردني وقانون الملكية العقارية وتعديلاته	2023/9/13-11	12
19. خدمة الاستعلام الائتماني	2023/9/26-24	12
20. CBJ Public Key infrastructure	2023/9/28-26	8
21. Credit Risk Modelling Using Machine Learning	2023/10/12-10	12
22. دورة التقييم العقاري	2023/10/26-24	15
23. معايير لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي لتصنيف الديون	2023/11/13-12	8
24. مقدمة في العملات الرقمية	2023/11/28-27	8
25. البرامج التدريبية للبنوك في " التمويل الأخضر" - اساسيات الاقتصاد الأخضر	2023/2/20	5
26. البرامج التدريبية للبنوك في " التمويل الأخضر" - اساسيات الاقتصاد الأخضر	2023/2/21	5
27. البرامج التدريبية للبنوك في " التمويل الأخضر" - اساسيات الاقتصاد الأخضر	2023/2/22	5
28. البرامج التدريبية للبنوك في " التمويل الأخضر" - فرص التمويل الأخضر للبنوك في قطاع الصناعة	2023/2/26-23	20
29. البرامج التدريبية للبنوك في " التمويل الأخضر" - فرص التمويل الأخضر للبنوك في قطاع الصناعة	2023/2/28-27	10
30. Green Economy Basics	2023/5/9	5
31. Green Finance Planning Workshop	2023/5/10	5
32. Green Finance Planning Workshop	2023/5/11	5

2. ورش العمل

◆ ورشتي عمل تعريفية حول تكنولوجيا "Blockchain" وتطبيقاتها في القطاع المصرفي ودور الخدمات السحابية في عملية التحول الرقمي

نظمت جمعية البنوك في الاردن يوم الثلاثاء الموافق 2023/2/14 ورشتي عمل حول تكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain) وتطبيقاتها في المجال المصرفي ودور الخدمات السحابية في عملية التحول الرقمي وذلك بحضور مدراء تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والأمن السيبراني من البنوك الأردنية.

وتضمنت المحاور الأساسية للورشة التعريفية الاولى التي قدمها أ.د محمد النبهان من جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا والمتخصص في تكنولوجيا البلوكتشين، أهمية توظيف هذه التكنولوجيا في تعزيز البنية الرقمية الآمنة في البنوك وتطوير جودة الخدمات المصرفية الالكترونية من حيث التكلفة والكفاءة والشفافية والخصوصية وتوفير البيئة الرقمية الحاضنة للأنظمة المالية اللامركزية (DeFi).

كما تناولت الورشة "AcChain" التي تمثل تكنولوجيا تم تطويرها محلياً استناداً على تكنولوجيا " Blockchain" وما تقدمه من حلول للقطاع المصرفي الاردني. وناقشت الورشة التطبيقات ومجالات الاستخدام الخاصة بها بما في ذلك إصدار وإدارة وتوثيق استخدام الأصول الرقمية المشفرة "Crypto Assets" والتي تفتح الباب الى العديد من الخدمات المصرفية المهمة، واستخدام تكنولوجيا "Blockchain" ضمن أنظمة ووظائف البنوك الأساسية لتسريع وتقليل تكلفة العمليات البنكية مثل التسوية المالية وتبادل الأموال بين البنوك ومؤسسات الدفع والأفراد سواء داخل أو خارج المملكة.

كذلك استعرضت الورشة بناء نظام التعرف على الزبائن "KYC" لامركزي يكون مرجعي لجميع البنوك ويستند على معايير التعريف بالزبائن الصادرة عن البنك المركزي والتوقيع الرقمي و شهادات الأمان الرقمية واي معايير أمنية صادرة عن البنوك وتكون كافة هذه المعرفات بالزبائن مخزنة بطريقة تضمن الخصوصية في "DLT" ومرتبطة مع المحافظ الالكترونية للزبائن. وأخيراً بحثت الورشة في إصدار المستندات الالكترونية المصرفية استنادا على تكنولوجيا "Blockchain " مما يمنع أي تلاعب في هذه الوثائق ويتيح إمكانية التحقق منها وتتبعها في أي وقت وتوقيعها واعتمادها رقميا من قبل مختلف الجهات ذات العلاقة. وتم توضيح هنا الفرق الكبير من الناحية الأمنية بين الوثائق الرقمية التي تحمل "QR" فقط والوثائق الرقمية التي تصدر من خلال تكنولوجيا "Blockchain " .

أما الورشة التعريفية الثانية التي قدمتها شركة السحب الرقمية للخدمات والاستشارات الحاسوبية (cirrusgo)، الوكيل الاستشاري لأمازون للخدمات السحابية AWS في الأردن، فبحثت في العديد من المحاور الأساسية والتي شملت الخدمات السحابة الرقمية المقدمة من أمازون ومنهجيات التحول الرقمي، واستعراض آليات استخدام التقنيات والمنهجيات المبتكرة التي توفرها أمازون للخدمات السحابية ودورها في تسريع تنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي. وتم التطرق خلال الورشة لأهمية استغلال البيانات الخاصة بالمؤسسات المالية من خلال اتمتة هذه البيانات وتحديث تطبيقاتها باستخدام الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السحابية والتشغيل الآلي وذلك للتمكن من تحسين بياناتها الضخمة وتقليل التكاليف ما امكن، بالإضافة إلى تطوير منتجاتها والخدمات التي تقدمها، إضافة لأهمية تسريع التحولات الرقمية في الخدمات المصرفية وتعديل نماذج الأعمال لكل من العمليات المكتبية الأمامية والخلفية من خلال اعتماد أحدث التقنيات السحابية، بما في ذلك blockchain والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء، باعتبارها أساس الخدمات المصرفية الرقمية الحقيقية والتي ستساهم في عملية التحول الرقمي بشكل كامل.

◆ ورشة توعوية حول استخدامات (Chat-GPT) في القطاع المصرفي

عقدت جمعية البنوك في الأردن وبالشراكة مع شركة المنصة الرقمية لتطوير ريادة الأعمال (EntreViable)، يوم الثلاثاء الموافق 2023/07/25 جلسة توعوية حول استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي.

حيث تأتي هذه الورشة في ضوء تنامي أهمية الذكاء الاصطناعي ودوره في تغير شكل المستقبل نتيجةً للتسارع الكبير الذي يشهده هذا المجال، فضلاً عن التغيرات في شكل ومهن وظائف المستقبل، حيث يشير عدد من التقارير إلى أن معظم الوظائف التقليدية ستندثر خلال المستقبل القريب، وسيتم استحداث وظائف جديدة مرتبطة بالتكنولوجيا.

وقدم الورشة التوعوية الدكتور معن القطامين الرئيس التنفيذي لشركة المنصة الرقمية لتطوير ريادة الأعمال (EntreViable)، تناول فيها اليات توظيف الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي ومنها (Chat-GPT)، وسبل الاستفادة منه في انجاز العديد من الانشطة والمهام اليومية التي تساهم في رفع الكفاءة والفاعلية في القطاع المصرفي.

كما سلط الدكتور القطامين الضوء على المجالات المصرفية التي يمكن استخدام (Chat-GPT) وأدوات الذكاء الاصطناعي فيها، كالتعامل مع العملاء وتقديم التوصيات المالية لهم، وتسهيل مهمة تحليل البيانات المالية والقوائم وإدارة حسابات العملاء، واستخدامه في تقليل الاحتيال، وتطوير السياسات المصرفية للتعامل مع الأدوات التمويلية كالائتمان والتعامل مع إجراءات الامتثال، اضافةً الى الاستخدام في الدوائر المساندة كالتسويق والبيع.

ومن ناحية أخرى بين الدكتور القطامين ان الذكاء الاصطناعي والأدوات الجديدة التي نشهدها ما زالت في بداية الطريق وهي قابلة للتطور السريع، وهو ما سينعكس في تطوير المهارات البشرية للازمة للتعامل معها بشكل صحيح، وبالتالي الدخول في مهن ووظائف جديدة غير موجودة حالياً.

وناقش المشاركين في الورشة ارتباط أدوات الذكاء الاصطناعي بالمخاطر السيبرانية والحفاظ على المعلومات وسريتها، مؤكدين على ضرورة توفير إطار للتعامل مع هذه الأدوات خصوصاً الربط بين اخلاقيات التعامل مع الذكاء الاصطناعي واخلاقيات العمل المصرفي.

◆ ورشة عمل حول برامج تمويل الأبنية الخضراء للقطاع المصرفي

عقدت جمعية البنوك في الأردن وبالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) يوم الثلاثاء الموافق 2023/09/19 ورشة عمل حول برامج تمويل الأبنية الخضراء، وبحضور عدد كبير من ممثلي البنوك من الدوائر ذات العلاقة.

ويأتي عقد الورشة في ظل أهمية التحول نحو التمويل الأخضر، واستراتيجية التمويل الأخضر التي يعمل البنك المركزي مع الشركاء على اطلاقها وهي في مراحلها النهائية، إضافة لأهمية تعزيز التحول نحو الأبنية الخضراء في القطاع العقاري، والذي يعتبر من أكبر القطاعات الحاصلة على تمويلات من القطاع المصرفي. حيث تصل حصة قطاع الانشاءات حوالي 25% من اجمالي التسهيلات الممنوحة، كما يقدم القطاع المصرفي ما يزيد عن مليار دينار كقروض عقارية للأفراد.

وتضمنت الورشة تقديم نبذة عن تعريفات الأبنية الخضراء، ومبادرة السندات الخضراء، والتطرق الى تعريف الاتحاد الأوروبي للأنشطة الخضراء، إضافة الى عرض دراسات حالة حول تمويل البنوك لمشاريع الأبنية الخضراء على المستوى العالمي. كما هدفت الورشة للإجابة على أسئلة محددة تفتح النقاش حول سبل تطوير أدوات تمويل الأبنية الخضراء، ومنها لماذا على المطورين العقارين الاهتمام بالأبنية الخضراء وما هو دور البنوك، وذلك من خلال شرح الورشة حول تكاليف والعائد على الاستثمار في الأبنية الخضراء. إضافة الى تزويد الحضور بنبذة عن خدمات مؤسسة التمويل الدولية كشهادات للأبنية الخضراء والخدمات الاستشارية.

ومن جهتها تحدثت السيدة عبير الشعلان، ممثلة مؤسسة التمويل الدولية عن أهمية عقد ورشة العمل وتعريف القطاع المصرفي بأدوات التمويل المتاحة المتعلقة بالأبنية الخضراء، وارتباطها بالوصول الى مصادر التمويل الأخضر الدولية، مبينة دور مؤسسة التمويل الدولية في تعزيز التوجه نحو الأبنية الخضراء من خلال العمل مع الشركاء المحليين في عدة مجالات لتعزيز وتطوير منظومة الحوافز المقدمة، وتوسيع قاعدة اعتماد الشهادات الدولية للأبنية الخضراء. كما تحدثت عن دور مؤسسة التمويل الدولية في دعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، حيث يبلغ حجم استثمارات المؤسسة في المملكة حوالي 2 مليار دولار امريكي.

وقدم الخبير من منظمة التمويل الدولية السيد روسمير عرضا شرح فيه الفرص والإمكانات امام القطاع المصرفي لتمويل الأبنية الخضراء، إضافة الى استعراض العديد من حالات الدراسة لبنوك من مختلف بلدان العالم قامت بتطور منتجات الأبنية الخضراء لديها. كما تناول الخبير شرحاً مفصلاً عن الموقع الفني لشهادة (EDGE) والية الاستفادة من الخدمات على الموقع، وطبيعة العوائد والمنافع المالية وغير المالية التي تنتج من تمويل الأبنية الخضراء، إضافة الى الجانب التسويقي والقدرة للوصول الى مصادر التمويل الدولية نتيجة تطبيق معايير الأبنية الخضراء. كما عرض الخبير الخطوات النموذجية التي يمكن للبنوك اتباعها لتطوير أدوات تمويل الأبنية الخضراء.

جلسة حوارية حول الإعسار

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC جلسة حوارية بعنوان: "أهمية وجود منظومة قوية للإعسار لتسهيل الحلول للدائنين والمدينين في الأردن"، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2023/9/26 في مقر الجمعية وبمشاركة عدد كبير من موظفي القطاع المصرفي الأردني.

وهدفت الجلسة للتعريف بأهمية وجود نظام واضح وقوي للإعسار في معالجة العسر المالي للشركات وحل مشكلة تعثر القروض، إضافة لعرض تجارب نظر الأسواق الدولية والأسواق النامية بخصوص استخدام نظم الإعسار في تسهيل الحلول للدائنين والمدينين، والتعريف بالخصائص الرئيسية لمنظومة الإعسار في الأردن. كما تم خلال الجلسة إلقاء الضوء على الجوانب الفنية والقانونية لقانون الاعسار، والإجابة عن الاستفسارات والاسئلة المتعلقة بتطبيق هذا القانون. إضافة الى إلقاء الضوء على أهم الاجتهادات القضائية والتطبيقات القانونية لقضايا الإعسار المنظورة أمام القضاء من خلال تسليط الضوء على بعض الحالات العملية.

جمعية البنوك تعقد ورشة عمل توعوية حول النفايات الالكترونية

عقدت جمعية البنوك في الأردن وبالشراكة مع شركة استنارة لجمع ونقل وتدوير النفايات الالكترونية والكهربائية (TII) ورشة توعوية حول سبل التخلص من النفايات الالكترونية. واستهدفت الورشة تقديم تعريف حول مبادرة الشركة في جمع وتدوير النفايات الالكترونية وسبل استفادت القطاع المصرفي منها. حيث عقدت الورشة يوم الاحد الموافق 2023/11/26 وفي مقر الجمعية.

وتحدث السيد سامر جودة نائب رئيس جمعية ادامة، الى أهمية الانتباه لهذه النفايات نظراً لأثارها الكبيرة على الصحة والبيئة، خصوصا مع توجه الاقتصاد الأردني للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، مشيراً ان التحول الى الاقتصاد الأخضر يتطلب مراعاة جانب النفايات وطرق معالجة تأثيراتها على البيئة، واعتبارها احدى الموارد التي يمكن إعادة استخدامها وتدويرها في الاقتصاد، وهو ما يقود نحو الاقتصاد الدائري، واستحداث فرص عمل جديدة في مجالات واسعة وجديدة.

واستعرض السيد حكيم ظاظا أحد مؤسسي المبادرة ميزات المبادرة وخصائصها، كجهة معتمدة ومرخصة من قبل الجهات المحلية في معالجة النفايات الالكترونية وسبل إعادة تدويرها في الاقتصاد، بالإضافة الى تقديم المبادرة شهادة خضراء معتمدة محلياً للمشاركين، الذين يعملون على معالجة النفايات عبر المبادرة.

وخلال الورشة، استعرضت السيدة ميرا السعدي، الشريك المؤسس للمبادرة عرضا توضيحيا حول المبادرة وأهدافها وطرق استفادة البنوك من هذه المبادرة في التخلص من النفايات الالكترونية لديهم، بالإضافة الى قيام المبادرة بتغطية التزامات القطاع المالي التي تتعلق بتدمير البيانات والمعلومات بالشكل الملائم والمحمي وفق أسس تعامل القطاع المصرفي. كما تعمل المبادرة على توفير حزمة من الوسائل الضامنة لهذه العملية. مشيرةً الى ان العضوية في المبادرة متاحة للجميع وليست حصرية، وهذا اعطى الجهات المنتسبة للمبادرة حرية الاستفادة من الخدمات وساهم في تحولها نحو معالجة النفايات الالكترونية بدلاً من التخلص منها بالطرق التقليدية.

وفي ختام الورشة، تحدث المشاركون حول توجهات البنوك نحو الاستدامة وتغير أنماط العمليات الداخلية لها لتصبح أكثر صديقة للبيئة، بالإضافة الى قيام البنوك بالتوجه لإصدار تقارير الاستدامة واخذها بعين الاعتبار لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG). كما أجاب المعنين على استفسارات المشاركين حول الاستفادة من المبادرة والتسجيل بها. كما تقدم المشاركون من الجمعية والمتحدثون بالشكر لتنظيم هذه الورشة لأهميتها.

جمعية البنوك في الاردن تعقد ورشة عمل توعوية للقطاع المصرفي حول أنظمة وتعليمات السلامة والصحة المهنية الصادرة لسنة 2023

عقدت وزارة العمل ورشة عمل توعوية للقطاع المصرفي بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن حول أنظمة وتعليمات السلامة والصحة المهنية الصادرة لسنة 2023، وذلك يوم الاحد الموافق 2023/12/24 بهدف رفع الوعي لدى المشاركين.

وخلال الورشة قامت مديرة السلامة والصحة المهنية م. نجاح ابو طافش ورئيس قسم حوادث واصابات العمل م. ايمان العبدالات في الوزارة بتقديم عرض مفصل حول الانظمة والتعليمات الصادرة لسنة 2023 والتطبيق الامثل لهذه الانظمة والتعليمات وقائمة الاخطار المهنية في مكان العمل وتأثير هذه الاخطار على العاملين والاجراءات والتدابير الوقائية لحماية العاملين من هذه الاخطار وعن كيفية اجراء عملية تقييم المخاطر حيث تم التركيز على الاخطار المهنية الاكثر شيوعًا في القطاع المصرفي وتم تقديم شرح تفصلي للعديد من الاجراءات الوقائية للحد من كل نوع من هذه الاخطار في مكان العمل مثل واخطار الاضاءة مثل اخطار الاعمال المكتبية والاخطار النفسية والاجتماعية وتم تخصيص وقت محدد بعد كل جلسة من اجل النقاش و طرح الاسئلة حيث تم ادارة هذا النقاش من قبل مدير الدائرة القانونية في جمعية البنوك في الاردن الاستاذ عبد الناصر الرحاحلة مما اثرى الورشة وساهم في تبادل المعلومات والخبرات بين الخبراء والحضور من مختلف البنوك ،وفي ختام الورشة قامت م. نجاح ابو طافش بالشكر لجميع المشاركين بالورشة حيث تم تزويد الحضور بنسخة من العروض التقديمية بالإضافة الى الأنظمة والتعليمات الصادرة خلال سنة 2023 .

9 إصدارات جمعية البنوك خلال عام 2023

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2023 بإصدار التقارير والدراسات التالية:

النشرة المصرفية الشهرية

استمرت جمعية البنوك خلال عام 2023 بإصدار النشرة المصرفية الشهرية التي تتضمن أبرز المؤشرات الاقتصادية والمصرفية بطريقة عرض جديدة.

تقرير أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2022

اصدرت جمعية البنوك تقرير "أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2022"، والذي يحتوي على مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات والمؤشرات المصرفية التي تخص البنوك العاملة في الأردن خلال عام 2022 على المستوى الإجمالي أو على المستوى الإفرادي. وتضمن التقرير على خلاصة بأهم التطورات المصرفية الأردنية خلال عام 2022، وناقش الانتشار المصرفي للبنوك العاملة في المملكة، كما تناول أهم مؤشرات البنوك المدرجة في بورصة عمان، وسلط الضوء على موضوع تقاص الشيكات، وبحث في هيكل أسعار الفوائد في الأردن. واستعرض أهم الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخالها خلال العام 2022، إضافة لاستعراض بعض مؤشرات الموارد البشرية في البنوك.

التقرير السنوي الرابع والأربعين لجمعية البنوك

أصدرت الجمعية التقرير السنوي الرابع والأربعون لعام 2022، والذي تضمن عرضاً للتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي خلال عام 2022، والتطورات النقدية والمصرفية في الأردن بما فيها تطورات أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية والتطورات المصرفية في عام 2022. كما تضمن التقرير على ملخص بأبرز نشاطات وإنجازات الجمعية في عام 2022، والبيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات للعام 2022.

دراسة الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال عامي 2021 و2022

اصدرت جمعية البنوك في الاردن دراسة الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال عامي 2021 و2022 والتي لخصت مجمل التطورات التي شهدتها البنوك في الأردن خلال عام 2022 مقارنةً مع العام السابق، بما في ذلك تطور البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي، وأهم بنود قائمة الدخل، وأهم مقاييس الربحية، وأهم مؤشرات المتانة المالية، ومؤشرات التفرع المصرفي للبنوك في الأردن، إضافة لتطور وتوزيع الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام 2022 مقارنةً مع عام 2021.

المشهد المالي والاقتصادي (ABJ PANORAMA)

سلسلة تتضمن خلاصات لإلقاء الضوء على أبرز التطورات المالية والاقتصادية في المملكة وبما يضع امام قيادات القطاع المصرفي أبرز التطورات المالية والاقتصادية في المشهد الحالي.

دراسة اسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي "تحليل شامل للمساهمة والأثر":

أصدرت جمعية البنوك الدراسة التحليلية التي استعرضت دور القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني بناءً على معطيات تحليلية من أبرزها مساهمة القطاع المباشرة وغير المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي الأردني، ودوره في خلق القيمة المضافة، ودوره في التوظيف، إضافة الى تحليل شامل لدور التسهيلات المقدمة من القطاع للأنشطة الاقتصادية المختلفة، بالإضافة الى توضيح دور القطاع في تمويل أدوات الدين الحكومية، واسهامات البنوك في تعزيز السوق المالي.

إصدارات مجلة البنوك في الأردن:

أصدرت الجمعية عشرة أعداد من مجلة البنوك في الأردن خلال عام 2023

M+
÷
9
×
−
+
981 777
1 270 154
880 327
109 115
121 786
17 810
589 614
838 390
1 820 168
4 223
14 370
323 871
332 433
1 602 537
603 175
1 448 502
4 556
1 325 771
305 415
18 799
1 565 268
36 775
1 686 260
4 223
1 355 320
59 011
30 325
1 456 212
Cash Deposit

4

الفصل الرابع
البيانات المالية للجمعية وتقرير مدقق الحسابات لعام **2023**

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

	إيضاحات	٢٠٢٣	٢٠٢٢
		دينار	دينار
الموجودات			
موجودات غير متداولة-			
ممتلكات ومعدات	٤	١ر٥٤٠ر٩٠٧	١ر٦٥٥ر٦٠٦
موجودات متداولة-			
ذمم وأرصدة مدينة أخرى	٥	٨٣ر٤٣٢	٨٨١ر٩٩٧
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦	٣ر٠٥٨ر١٠٨	٢ر٠٩٤ر٤٩٦
		٣ر١٤١ر٥٤٠	٢ر٩٧٦ر٤٩٣
مجموع الموجودات		٤ر٦٨٢ر٤٤٧	٤ر٦٣٢ر٠٩٩
حقوق الجمعية والمطلوبات			
حقوق الجمعية -			
الوفر المتراكم		٤ر١٥٨ر٧٢٩	٣ر٧٨٣ر٦٤٣
المطلوبات -			
مطلوبات متداولة-			
مصاريف مستحقة		١٣ر١٠٠	٩ر٢٧٦
ذمم دائنة		١٣ر٠٠٩	٣ر٣٦٥
أمانات للغير	٧	٤٩٧ر٦٠٩	٨٣٥ر٨١٥
مجموع المطلوبات		٥٢٣ر٧١٨	٨٤٨ر٤٥٦
مجموع حقوق الجمعية والمطلوبات		٤ر٦٨٢ر٤٤٧	٤ر٦٣٢ر٠٩٩

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٢ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

	إيضاحات	٢٠٢٣	٢٠٢٢
		دينـار	دينـار
الإيرادات -			
رسوم اشتراك الأعضاء		١ر٥١٥ر٧٢٦	١ر٤٧٨ر٥٣٤
إيراد مجلة البنوك		٤٦ر٣٨٩	٤٧ر٦٦٥
إيراد دورات تدريبية		٦٣ر٦٨٠	٥٠ر٠٥٦
إيراد فوائد بنكية		١١٩ر٤٣٧	٥١ر٢٧٧
إيرادات أخرى		٦ر٦٦٨	١ر٣٤٣
إجمالي الإيرادات		١ر٧٥١ر٩٠٠	١ر٦٢٨ر٨٧٥
المصاريف -			
مصاريف مجلة البنوك	٨	(٤١ر٨٤٠)	(٤٨ر٥٣٦)
مصاريف دورات تدريبية		(٢٠ر٩٤٤)	(١٥ر٢٣٩)
مصاريف ورشات عمل وندوات		(٣٣ر٦٢٠)	(٩٠٠)
مصاريف إدارية	٩	(١ر٢٨٠ر٤١٠)	(١ر١٨٥ر٧٠٣)
إجمالي المصاريف		(١ر٣٧٦ر٨١٤)	(١ر٢٥٠ر٣٧٨)
الربح الصافي للسنة		٣٧٥ر٠٨٦	٣٧٨ر٤٩٧
يضاف: بنود الدخل الشامل الأخرى		-	-
مجموع الدخل الشامل للسنة		٣٧٥ر٠٨٦	٣٧٨ر٤٩٧

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٢ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
قائمة التغيرات في حقوق الجمعية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

	الوفر المتراكم	المجموع
	دينار	دينار
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ -		
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٣	٣ر٧٨٣ر٦٤٣	٣ر٧٨٣ر٦٤٣
مجموع الدخل الشامل للسنة	٣٧٥ر٠٨٦	٣٧٥ر٠٨٦
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٤ر١٥٨ر٧٢٩	٤ر١٥٨ر٧٢٩
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ -		
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٢	٣ر٤٠٥ر١٤٦	٣ر٤٠٥ر١٤٦
مجموع الدخل الشامل للسنة	٣٧٨ر٤٩٧	٣٧٨ر٤٩٧
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٣ر٧٨٣ر٦٤٣	٣ر٧٨٣ر٦٤٣

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٢ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

	إيضاحات	٢٠٢٣	٢٠٢٢
		دينـار	دينـار
الأنشطة التشغيلية			
الربح الصافي للسنة		٣٧٥ر٠٨٦	٣٧٨ر٤٩٧
تعديلات -			
استهلاكات	٤	١٢٩ر٠١٢	١٣٧ر٦٥٣
إيراد فوائد بنكية		(١١٩ر٤٣٧)	(٥١ر٢٧٧)
تغيرات رأس المال العامل -			
ذمم وأرصدة مدينة أخرى		٧٩٨ر٥٦٥	(٦١٨ر١١٥)
مصاريف مستحقة		٣ر٨٢٤	١ر٣٥١
ذمم دائنة		٩ر٦٤٤	(٦ر٢٤٧)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		١ر١٩٦ر٦٩٤	(١٥٨ر١٣٨)
الأنشطة الإستثمارية			
فوائد بنكية مقبوضة		١١٩ر٤٣٧	٥١ر٢٧٧
شراء ممتلكات ومعدات	٤	(١٤ر٣١٣)	(٣٥ر٩٤١)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		١٠٥ر١٢٤	١٥ر٣٣٦
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		١ر٣٠١ر٨١٨	(١٤٢ر٨٠٢)
النقد وما في حكمه كما في أول كانون الثاني		١ر٢٥٨ر٦٨١	١ر٤٠١ر٤٨٣
النقد وما في حكمه كما في ٣١ كانون الأول	٦	٢ر٥٦٠ر٤٩٩	١ر٢٥٨ر٦٨١

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٢ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

(١) عـام

تم تسجيل جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ والمعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١. بعد اصدار قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ اصبحت الجمعية مؤسسة بمقتضى احكام قانون البنوك وفقا لنص المادة (٩٥) منه، حيث أصدر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ اذار ٢٠٠٥ نظام «جمعية البنوك «رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ ونشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٧٠٧ الصادر بتاريخ ١٦ أيار ٢٠٠٥. وتهدف الجمعية إلى الإرتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال ما يلي:

١- رعاية مصالح الاعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة.

٢- تطوير اساليب اداء الخدمات المصرفية وتحديثها.

٣- ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي واعرافه واتباع نظم واجراءات موحدة لهذه الغاية.

(٢-١) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، ووفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للجمعية.

تم إقرار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس الادارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ شباط ٢٠٢٤.

(٢-٢) التغير في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، باستثناء أن الجمعية قامت بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣:

معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٧) عقود التأمين

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في أيار من عام ٢٠١٧ معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٧) عقود التأمين نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة بعقود التأمين. وما أن سري، يحل معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٧) محل معيار التقارير المالية الدولية رقم (٤) عقود التأمين الصادر في عام ٢٠٠٥. تنطبق معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٧) على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. يوفر الإطار العام لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (١٧) نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقًا لشركات التأمين. على عكس المتطلبات الواردة في معيار التقارير المالية الدولية رقم (٤)، والتي تعتمد إلى حد كبير على سياسات المحاسبة المحلية السابقة، يوفر معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٧) نموذجًا شاملاً لعقود التأمين حيث يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. جوهر معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٧) هو النموذج العام، ويكمله:

- تطبيق محدد للعقود مع ميزات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة)،
- نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل أساسي للعقود قصيرة الأجل.

تم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي اعتبارا من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة ان المنشأة طبقت معيار التقارير المالية الدولية رقم (٩) ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (١٥) قبل أو مع تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٧).

لا ينطبق هذا المعيار على الجمعية.

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)، حيث قدم تعريفًا لـ «التقديرات المحاسبية». توضح التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

تم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان الممارسة رقم (٢)

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٢) اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية «الهامة» بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية «المادية» وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

تم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢)

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال شهر أيار ٢٠٢١ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢)، والتي تضيق نطاق استثناء الاعتراف الأولي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢)، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة والخصم.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

وينبغي تطبيق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أقدم فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة مقدمة، يجب أيضاً الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل (بشرط توفر ربح كاف خاضع للضريبة) والتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بعقود الإيجار وإلغاء التزامات.

تم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

الإصلاح الضريبي الدولي - قواعد الركيزة الثانية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢)

تم ادخال تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) وذلك استجابة لقواعد الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) - تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح (BEPS) وتشمل:

- استثناء مؤقت إلزامي للاعتراف والافصاح عن الضرائب المؤجلة الناشئة عن تطبيق قواعد الركيزة الثانية؛ و
- يجب على المنشآت المتأثرة، الإفصاح عن ضريبة الدخل الناتجة عن تطبيق قواعد الركيزة الثانية وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم تعرض المنشأة لضرائب الدخل المتأتية من تطبيق قواعد الركيزة الثانية، وذلك قبل تاريخ سريان التعديلات.

يجب الإفصاح عن هذا الاستثناء المؤقت الإلزامي وتطبيقه على الفور. أما بالنسبة لمتطلبات الإفصاح المتبقية فتطبق على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ وليس على أي فترات مرحلية تنتهي في أو قبل ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية حيث أن الجمعية ليست في نطاق تطبيق قواعد نموذج الركيزة الثانية حيث أن إيرادات الجمعية السنوية أقل من ٧٥٠ مليون يورو.

(٢-٣) المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية

ممتلكات ومعدات -

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة عند الشراء أو بالقيمة العادلة بتاريخ التبرع في حال كونها متبرع بها. يتم إستهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وفقاً لعمرها الإنتاجي المتوقع (ما عدا أراضي الجمعية) حسب النسب السنوية التالية:

	%
مبنى الجمعية	٢
أجهزة ومعدات	٢٠
الأثاث والديكور	١٠
سيارات	١٥

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها ويسجل قيمة التدني في قائمة الإيرادات والمصروفات.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

النقد وما في حكمه -

لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقد وما في حكمه يشتمل على النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك بعد تنزيل البنوك الدائنة.

الإيرادات -

يتم تسجيل الإيرادات وفقا لنموذج الخمس خطوات من معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٥) والذي يتضمن تحديد العقد والثمن وتحديد التزام الأداء والاعتراف بالإيرادات بناءآ على تأدية التزام الأداء، حيث يتم الاعتراف بالإيرادات الاشتراكات السنوية للبنوك عند تقديم الخدمة (تجديد الاشتراك) واصدار الفاتورة في بداية السنة المالية.

مخصصات -

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الجمعية التزام (قانوني أو فعلي) ناتج عن حدث سابق، وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ذمم دائنة ومستحقات -

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

المصاريف -

يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

ضريبة الدخل -

إن الجمعية معفاة من ضريبة الدخل حسب قانون الضريبة رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته اللاحقة.

(٣) أهم التقديرات والفرضيات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الجمعية القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصروفات والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الجمعية القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

(٤) ممتلكات ومعدات

	أرض الجمعية	مبنى الجمعية	أجهزة ومعدات	أثاث وديكور	سيارات	المجموع
٢٠٢٣ -						
الكلفة -	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد كما في أول كانون الثاني	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٧١٩ر٨٨١	٣٠٠ر٦٢٩	٣٥٢ر٣٣٦	٨٦ر٨١٠	٢ر٧٨٦ر١٣٣
الإضافات خلال السنة	-	-	٨ر٠٧٣	٦ر٢٤٠	-	١٤ر٣١٣
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٧١٩ر٨٨١	٣٠٨ر٧٠٢	٣٥٨ر٥٧٦	٨٦ر٨١٠	٢ر٨٠٠ر٤٤٦
الاستهلاك المتراكم -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	-	٧٨٨ر٣٤٤	٢٠٢ر١٧٧	١٠٥ر٣٧٤	٣٤ر٦٣٢	١ر١٣٠ر٥٢٧
الاستهلاك للسنة	-	٣٤ر٥٠٠	٤٩ر٨٨٨	٣١ر٦٠٢	١٣ر٠٢٢	١٢٩ر٠١٢
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	-	٨٢٢ر٨٤٤	٢٥٢ر٠٦٥	١٣٦ر٩٧٦	٤٧ر٦٥٤	١ر٢٥٩ر٥٣٩
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٣٢٦ر٤٧٧	٨٩٧ر٠٣٧	٥٦ر٦٣٧	٢٢١ر٦٠٠	٣٩ر١٥٦	١ر٥٤٠ر٩٠٧
٢٠٢٢ -						
الكلفة -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٧١٩ر٨٨١	٢٩٣ر٨٣١	٣٢٣ر١٩٣	٨٦ر٨١٠	٢ر٧٥٠ر١٩٢
الإضافات خلال السنة	-	-	٦ر٧٩٨	٢٩ر١٤٣	-	٣٥ر٩٤١
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٧١٩ر٨٨١	٣٠٠ر٦٢٩	٣٥٢ر٣٣٦	٨٦ر٨١٠	٢ر٧٨٦ر١٣٣
الاستهلاك المتراكم -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	-	٧٥٣ر٨٤٤	١٤٤ر٧١٥	٧٢ر٧٠٥	٢١ر٦١٠	٩٩٢ر٨٧٤
الاستهلاك للسنة	-	٣٤ر٥٠٠	٥٧ر٤٦٢	٣٢ر٦٦٩	١٣ر٠٢٢	١٣٧ر٦٥٣
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	-	٧٨٨ر٣٤٤	٢٠٢ر١٧٧	١٠٥ر٣٧٤	٣٤ر٦٣٢	١ر١٣٠ر٥٢٧
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٣٢٦ر٤٧٧	٩٣١ر٥٣٧	٩٨ر٤٥٢	٢٤٦ر٩٦٢	٥٢ر١٧٨	١ر٦٥٥ر٦٠٦

(٥) ذمم وأرصدة مدينة أخرى

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	دينـــار	دينـــار
ذمم مدينة	١٨ر٢١٣	١٩ر٠٥٩
دفعات مقدمة لتأسيس شركة*	-	٨٤٩ر٢٦٨
مصاريف مدفوعة مقدماً	٦ر٤٦٦	٩ر٧٢٦
تأمينات مستردة	٢١ر٢٥٣	١ر٤٣٣
إيراد فوائد مستحقة	٣٧ر٥٠٠	٢ر٥١١
	٨٣ر٤٣٢	٨٨١ر٩٩٧

* يمثل هذا البند دفعات مقدمة من الجمعية (أتعاب محاماة، رسوم تأسيس) لتأسيس الشركة العقارية «الاحترافية» للبنوك الأعضاء (بنك الإسكان، البنك التجاري، بنك المال الأردني، البنك الأهلي، البنك الاستثماري، البنك الأردني الكويتي وبنك الاستثمار العربي الأردني) حيث تعتبر الجمعية وسيط فقط.

(٦) نقد وأرصدة لدى البنوك

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	دينـــار	دينـــار
نقد في الصندوق	١ر٥٠٠	١ر٥٠٠
حسابات جارية	٤٨٩ر٣٤٣	٥٩٨ر٤٥٠
ودائع لدى البنوك*	٢ر٥٦٧ر٢٦٥	١ر٤٩٤ر٥٤٦
مجموع النقد وأرصدة لدى البنوك	٣ر٠٥٨ر١٠٨	٢ر٠٩٤ر٤٩٦
ينزل: حساب أمانات الغير (إيضاح ٧)	(٤٩٧ر٦٠٩)	(٨٣٥ر٨١٥)
النقد وما في حكمه	٢ر٥٦٠ر٤٩٩	١ر٢٥٨ر٦٨١

* تتضمن حسابات الودائع لدى البنوك ما يلي:

- وديعة سنوية لدى بنك المؤسسة العربية المصرفية بمبلغ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: صفر دينار)، تحمل سعر فائدة ٦ر٧٥٪ سنوياً.
- وديعة شهرية لدى البنك العربي بمبلغ ١ر٥٦٧ر٢٦٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: ٧٩٩ر٠٠٣ دينار)، تحمل سعر فائدة ٤ر٣٧٪ (٢٠٢٢: ٤ر٢٥٪).

(٧) أمانات للغير

يمثل هذا البند ما يلي:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	دينـــار	دينـــار
امانات البرنامج التلفزيوني - انهض *	-	١٦٦ر٦٦٨
امانات منتدى السياسات العالمي **	٤٩٧ر٦٠٩	٥٩٧ر٦٠٩
امانات اتفاقية منظمة العمل الدولية ***	-	٧١ر٥٣٨
	٤٩٧ر٦٠٩	٨٣٥ر٨١٥

* يمثل هذا البند مساهمات البنوك الأعضاء في جمعية البنوك في الأردن في البرنامج التلفزيوني - انهض الذي يهدف الى التركيز على قصص النجاح والترويج لها كنماذج ملهمة في المجتمع الأردني.

** يمثل هذا البند مساهمات البنوك الأعضاء في جمعية البنوك في الأردن في منتدى السياسات العالمي الذي يعقده التحالف العالمي للاشتمال المالي في كل عام، كون أن المنتدى يمثل فرصة لإبراز البيئة الاستثمارية الأردنية وتكوين شراكات مع المؤسسات العالمية المختلفة.

*** يمثل هذا البند تمويل من منظمة العمل الدولية لجمعية البنوك في الأردن وذلك لغرض دعم المرأة ماديا ومعنويا من خلال تقديم دورات تدريبية للمرأة وتقديم مقترحات متعلقة بعمل المرأة بعد أحداث كورونا.

فيما يلي الحركة على هذا البند:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٣						
	ش.معاذ	الشمول	انهض	كورونا	السياسات	الدولية	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	-	-	١٦٦ر٦٦٨	-	٥٩٧ر٦٠٩	٧١ر٥٣٨	٨٣٥ر٨١٥
المبالغ المدفوعة	-	-	(١٦٦ر٦٦٨)	-	(١٠٠ر٠٠٠)	(٧١ر٥٣٨)	(٣٣٨ر٢٠٦)
رصيد نهاية السنة	-	-	-	-	٤٩٧ر٦٠٩	-	٤٩٧ر٦٠٩

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٢						
	ش.معاذ	الشمول	انهض	كورونا	السياسات	الدولية	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	٢٩ر٤٧٢	٤٦١	١٦٦ر٦٦٨	٢٧ر٥٠٠	-	-	٢٢٤ر١٠١
المبالغ المدفوعة	(٤٩ر٤٤٢)	(٤٦١)	-	(٢٧ر٥٠٠)	(١ر٢٥٨ر٥٣٤)	(٥٩ر٢١٥)	(١ر٣٩٥ر١٥٢)
مبالغ مستلمة	١٩ر٩٧٠	-	-	-	١ر٨٥٦ر١٤٣	١٣٠ر٧٥٣	٢ر٠٠٦ر٨٦٦
رصيد نهاية السنة	-	-	١٦٦ر٦٦٨	-	٥٩٧ر٦٠٩	٧١ر٥٣٨	٨٣٥ر٨١٥

(٨) مصاريف مجلة البنوك

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	دينـــار	دينـــار
طباعة	٣٨ر٧٤٠	٤٥ر٠٤٠
أخرى	٣ر١٠٠	٣ر٤٩٦
	٤١ر٨٤٠	٤٨ر٥٣٦

(٩) مصاريف إدارية

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	دينـــار	دينـــار
رواتب وأجور ومكافآت	٦٧٠ر٧٩٠	٥٨١ر٣٧٨
دعاية واعلانات	-	٣ر٠٠٠
استهلاكات (إيضاح ٤)	١٢٩ر٠١٢	١٣٧ر٦٥٣
أتعاب مهنية واستشارات	٥١ر٧٦٠	٤٠ر٨٧٤
المساهمة في الضمان الاجتماعي	٧٣ر٩٤٩	٦٨ر٤٨٠
مصاريف طبية	٥٥ر٦٠٤	٥٣ر٤٥٢
اتصالات وانترنت	٢٥ر٠٥٥	٢٢ر٣١٠
أمن ونظافة	٣٥ر١٠٧	٣٥ر١٠٧
طباعة وقرطاسية	٣٣ر٩٤٠	٥٠ر٦٤٦
مصاريف صيانة وسيارات	٣٧ر٧٢٤	٤٤ر٠٨٠
ضيافة	٢٢ر٨٣٤	١٨ر٢٥٣
مياه وكهرباء	١٠ر١١٦	١١ر٢١٩
ضريبة مسقفات	٥ر٨٦٠	٥ر٧٢٥
حفلات واجتماعات	٢٠ر٣٧٤	٢٠ر٢٢٦
هدايا	٤ر٠٦٢	٢٢ر١٤٤
منصات الكترونية	٧ر٨٠٠	-
سفر وتنقلات	٢٨ر٦١٥	١٥ر٠٧٩
أخرى	٦٧ر٨٠٨	٥٦ر٠٧٧
	١ر٢٨٠ر٤١٠	١ر١٨٥ر٧٠٣

(١٠) ضريبة الدخل

إن انشطة الجمعية معفاة من ضريبة الدخل حسب قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته اللاحقة.

(١١) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في المخاطر التي تنتج عن التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق.

إن الجمعية معرضة لمخاطر اسعار الفائدة على الودائع البنكية.

يمثل الجدول التالي حساسية قائمة الدخل الشامل للتغيرات الممكنة على أسعار الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة.

العملة	سعر الفائدة	الأثر على قائمة الدخل الشامل	
		٢٠٢٣	٢٠٢٢
	%	دينار	دينار
دينار أردني	+١	٢٥ر٨٨٣	١٤ر٩٤٥

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينين والجهات الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه الجمعية.

ترى الجمعية بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث ان جميع الذمم المدينة القائمة هي على أعضاء الجمعية والمتمثلة ببنوك رائدة على شكل اشتراكات سنوية. كما تحتفظ الجمعية بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الجمعية على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

تعمل الجمعية على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التمويل اللازم من الأعضاء في الجمعية على شكل اشتراكات سنوية.

(١٢) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية مبيّنة أدناه، وستقوم الجمعية بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦): التزامات عقود الايجار في عمليات البيع وإعادة التأجير

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في شهر أيلول من عام ٢٠٢٢ تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) وذلك لتحديد المتطلبات التي يجب على «البائع - المستأجر» استخدامها في قياس التزامات عقود الايجار الناشئة عن عملية البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم قيام «البائع - المستأجر» بالاعتراف بأي أرباح أو خسائر متعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤ لمعاملات البيع وإعادة التأجير المبرمة بعد تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦). يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني ٢٠٢٠ وتشرين الأول ٢٠٢٢ بإصدار تعديلات على فقرات (٦٩) الى (٧٦) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات ما يلي:

- تعريف "الحق لتأجيل السداد"،
- الحق لتأجيل السداد يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

بالإضافة الى ذلك، تم ادراج شرط يقضي بضرورة الإفصاح عند وجود التزام ناتج عن اتفاقية قرض تم تصنيفه كالتزام غير متداول وان حق المنشأة بتأجيل السداد غير مؤكد حيث انه يعتمد على الامتثال مع شروط مستقبلية خلال اثني عشر شهرا.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤. تقوم الجمعية حاليًا بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٧) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧)

في شهر أيار ٢٠٢٣، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) الأدوات المالية: الإفصاحات: لتوضيح خصائص ترتيبات تمويل الموردين وتتطلب هذه التعديلات ايضا افصاح إضافي عن هذه الترتيبات. تهدف متطلبات الإفصاح في التعديلات على مساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم أثر ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة والتدفقات النقدية والتعرض لمخاطر السيولة.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤ ويُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

تصميم وإشراف فني وطباعة

2023
45
التقرير السنوي

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

عمان - وادي صقرة - شارع موسى بن نصير - بناية 62
926174 عمان 11190 الأردن
+962 6 5662258 - +962 6 5669328
+962 6 5687011 - +962 6 5684316
info@abj.org.jo
www.abj.org.jo